ورقة عمل

مقترحات وآليات تطوير القطاع الصناعي بمحافظة دمياط

الفرص والتحديات

إعداد فريق العمل

د. ياسر محمد عبد العزيز سمرة
أستاذ المحاسبة والمراجعة
عميد كلية التجارة، جامعة دمياط

د. مصطفي محمد أحمد الكرداوي
أستاذ إدارة الموارد البشرية
وكيل كلية التجارة للدراسات العليا والبحوث، جامعة دمياط

د. أمير علي المرسي شوشه
أستاذ الإدارة المالية والبنوك
كلية التجارة، جامعة دمياط

د. محمود محمد عوض دويدار
أستاذ التسويق
كلية التجارة، جامعة دمياط

د. هاني عبد الرحمن السيد عبد العزيز
مدرس المحاسبة
كلية التجارة، جامعة دمياط

د. فاطمة نسيم أحمد عبد الفتاح
مدرس الاقتصاد
كلية التجارة، جامعة دمياط

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الخامس ـــ العدد الأول ـــ الجزء الرابع ـــ يناير ٢٠٢٤

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

سمرة، ياسر محمد عبد العزيز؛ **الكرداوي**، مصطفي محمد أحمد؛ **شوشه**، أمير علي المرسي؛ **دويدار**، محمود محمد عوض؛ **عبد العزيز**، هاني عبد الرحمن السيد؛ **عبد الفتاح**، فاطمة نسيم أحمد (٢٠٢٤). مقترحات وآليات تطوير القطاع الصناعي بمحافظة دمياط: الفرص والتحديات، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٥(١)، ٤، ٦٧٥-٧١٨.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

مقترحات وآليات تطوير القطاع الصناعي بمحافظة دمياط: الفرص والتحديات

د. ياسر سمرة؛ د. مصطفي الكرداوي؛ د. أمير شوشه؛ د. محمود دويدار؛ د. هاني عبد الرحمن؛ د. فاطمة نسيم

تمهيد

يعتبر القطاع الصناعي قاطرة التنمية في أي دولة، لذلك تسعى الدول جاهدة نحو تنميته وتطويره بما يحقق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك يحتل قطاع الصناعة أهمية متزايدة في الاقتصاد الوطني وفي دفع التنمية خاصة في الدول النامية لعدة أسباب:

١- يسهم نمو قطاع الصناعة في علاج مشكلات البطالة حيث إن الصناعة تساعد على توفير فرص للعمالة. ويجدر الإشارة إلى أن غالبية الدول النامية تعاني من مشاكل في البطالة.
٢- تسهم تنمية قطاع الصناعة في تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات في الدول النامية وبالتالي ترتفع نسبة إسهام قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات ويقل الاعتماد على تصدير المواد الأولية لأن الاعتماد على تصديرها فقط يعرض الدول النامية لحدوث التقلبات الاقتصادية فيها بسبب تقلب الطلب الخارجي على المواد الأولية.
٣- يسهم نمو قطاع الصناعة في رفع مستوى الإنتاجية وذلك لأن قطاع الصناعة من أكثر القطاعات قدرة على تطبيق استخدام التقنية والتكنولوجيا الحديثة وهذا يسهم في رفع الإنتاجية، كما يمكن تقسيم العمل والتخصص في قطاع الصناعة بدرجة أكبر مما يسهم في ارتفاع الإنتاجية.
٤- يدعم قطاع الصناعة يسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني لأن نمو قطاع الصناعة يساعد على فع النمو في القطاعات.
٥- يسهم قطاع الصناعة في توفير موارد النقد الأجنبي وعلاج مشاكل عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية وذلك من خلال تصنيع سلع تحل محل الواردات أو تصنيع سلع للتصدير للخارج.

يعتبر الاقتصاد المصري من أفضل الاقتصادات في الشرق الأوسط من حيث التنوع، لاعتماده على العديد من القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية والتعدينية والاستخراجية، ويعتبر القطاع الصناعي اهم تلك القطاعات نظراً لمساهمته الكبيرة في دفع عجلة التنمية وزيادة معدل النمو الاقتصادي، والمساهمة في توفير فرص العمل، وحل مشكلة البطالة، واعتماده بدرجة كبيرة على القوى البشرية المنتجة والمتوفرة في مصر، كما أن القطاع الصناعي يساهم بما نسبته (٢٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي بنحو (٥٠) مليار دولار، خلال العشر سنوات الأخيرة، (الفقي، ٢٠١٩) كما يساهم القطاع الصناعي بدوراً مهماً في إحداث التغيير الهيكلي وتحقيق الاستدامة والتشغيل في الاقتصاد المصري، باعتباره المحرك الأساسي للنمو، وقد شهد القطاع الصناعي على مستوى العالم العديد من المحركات والعوامل التي فرضتها الثورة الصناعية الرابعة، من التقدم الرهيب في التكنولوجيا الرقمية ووسائل الاتصال والآلات والأنظمة الذكية، وتكنولوجيا الروبوتات وبالتالي فإن الاهتمام والتركيز على هذا القطاع وحل المشاكل التي تواجهه سوف يساهم في زيادة مستوى توفير النقد الأجنبي وحل مشاكل عجز ميزان المدفوعات، وقد تبنت الحكومة المصرية منذ عام ٢٠١٤م

برنامج اصلاح شامل لإعادة هيكلة الاقتصاد المصري وتصويب مساره، وارتكز البرنامج على محاور الإصلاح الاقتصادي والمالي والاجتماعي، وتحفيز نمو الاقتصاد لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة، واتساقاً مع ذلك تبنت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي العديد من السياسات الإصلاحية المتسقة مع برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل لخلق مناخ جاذب للمستثمرين المحليين والأجانب مرتكزاً على الإصلاح التشريعي والقانوني، والهيكلي والمؤسسي، والإداري، للقضاء على البيروقراطية ومعوقات الاستثمار، وبناء عليه صدر قانون الاستثمار رقم (١٧٢) لسنة ٢٠١٧م. باعتباره ركيزة أساسية لإصلاح المناخ الاستثماري، مع سلسلة من القوانين المكملة التي وضعت العديد من الأطر والمحفزات الاستثمارية في مصر، إلا أن ازمة كورونا، وبعدها حرب روسيا وأوكرانيا، التي أتت بظلالها على كافة الاقتصاديات العالمية بقدر كبير، وعلى الاقتصاديات النامية بدرجة اكثر شدة وضراوة، وذلك من خلال زيادة أسعار المنتجات الغذائية العالمية، وأسعار الطاقة، فضلاً عن القرارات الاقتصادية الصعبة التي اتخذتها الحكومة بناء على الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بتحرير سعر الصرف، والآثار التي نتجت عنها من زيادة أسعار الطاقة والمواد الأولية والمواد تامة الصنع.

الخصائص المميزة لمحافظة دمياط.

تتميز محافظة دمياط بتوارث فن صناعة الأثاث والتي تعتبر الصناعة الأولى في محافظة دمياط ، حيث تنتشر ورش صناعة الأثاث في كل القرى والمدن وفي كافة الشوارع والأزقة ، حتى أطلق على مدينة دمياط قطعة من اليابان في قلب مصر، وأشار فخامة الرئيس السيسي إلى أن دمياط لا يوجد بها "عاطل عن العمل"، وبالتالي تعتبر صناعة الأثاث أحد أهم القطاعات الاقتصادية في مصر، وذلك لإنها تساهم في توفير آلاف الوظائف المباشرة وغير المباشرة، ومساهمتها في الحد من الاستيراد ، وبالتالي زيادة العملة الصعبة، وتوفير منتجات للسوق المحلى، وتنتج محافظة دمياط حوالي ثلثي الإنتاج الخشبي في مصر، وتعتبر دمياط المحافظة الرائدة للصناعات الحرفية في مصر، حيث تساهم بأكثر من ٧٠٪ من إنتاج الصناعات الحرفية، وتستأثر قطاعات تصنيع الأثاث والأخشاب بالنصيب الأكبر من إجمالي المخرجات الصناعية بمحافظة دمياط والتي يصل فيها تصنيع الأثاث بما مسبته (٦٤,٧٪) والأخشاب بنسبة (٢٣,٣٪) من إجمالي الناتج الصناعي في محافظة دمياط، والذ يمثل ما نسبته (٢٦٪) من الناتج القومي لمصر، وفي هذا الصدد تعتمد مصانع الأثاث في دمياط على الورش الصغيرة والتي تغطي كل المراحل الإنتاجية لصناعة الأثاث، في دمياط (العنانية، البصارطه، والشعراء)(الغرفة التجارية لصناعة الأثاث بدمياط). ويعمل في هذا القطاع ما يزيد عن مليون عامل، منهم ٦٠٠ الف عمالة مباشرة، و٤٠٠ الف عمالة غير مباشرة في أكثر من ١٢٠ الف مصنع وورشة صناعية وتجارية بما يعادل (١٣٪) من إجمالي العمالة الصناعية في مصر، وفي العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين انتشرت المصانع الكبيرة في مدينة دمياط الجديدة لمواكبة التطور والتحديث المستمر وسرعة الإنتاج وزيادة الاهتمام بالجودة والمعايير اللوجيستية في الإنتاج والتصدير والنقل لهذه الصناعة، مع عدم إغفال استخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج من (الأويمة - والدهانات- والتجميع والتشطيب) مما أفقد العديد من العمال المهرة لوظائفهم ، واضطروا لترك العمل والانتقال الى مهن أخرى غير صناعة الأثاث، مما افقد صناعة الأثاث الدمياطية الميزة النسبية التي تميزها عن غيرها من صناعة الأثاث في العالم والتي تعتمد على الصناعة اليدوية التي يبحث عنها العميل الأجنبي خاصة في دول أوروبا وأمريكا، والتي يجب الحفاظ عليها من التسرب إلى قطاعات أخرى أو التحول إلى البطالة (مركز تحديث الصناعة، ٢٠٢٠).

المنطقة الصناعية بدمياط الجديدة:

لقد مر على تأسيس مدينة دمياط الجديدة خمسة وثلاثون عاماً كإحدى مدن الجيل الأول طبقًا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٨٠ وتعديله بالقرار الجمهوري ٢٦٢ لسنة ٢٠١٨ بمساحة ١٢٧٩٨,٣١ فدان، وتقع المدينة على ساحل البحر الأبيض المتوسط بطول ٩ كيلو مترات، وتبعد عن ميناء دمياط بحوالي ٤,٥ كيلو متر، وتبلغ مساحة الكتلة العمرانية للمدينة ٨ آلاف فدان، وهي عبارة عن مناطق سكنية وخدمية، وصناعية وسياحية وترفيهية.

وقد بلغ عدد السكان الحالي للمدينة نحو ٣٠٠ ألف نسمة، والمستهدف في عام ٢٠٢٧ أن يصل سكان المدينة إلى نحو ٥٠٠ ألف نسمة، موضحًا أن الخطة الاستثمارية ٢٠٢٢-٢٠٢٣ تبلغ ٥٠٠ مليون جنيه، ويقوم الجهاز بطرح قطع الأراضي للاستثمار تباعًا، وذلك على موقع الهيئة الخاص بالطرح الاستثماري للأنشطة المختلفة تجاري وطبي، وتخزيني وترفيهي وتعليمي.

وقد تم انشاء المنطقة الصناعية بمدينة دمياط الجديدة بموجب القرار رقم ٥٤٦ بمساحة ٦٠٨ فدان مشغولة بالكامل. وتضم المنطقة الصناعية الأولى بمساحة (٣٠٠) فدان، وبعدد قطع أراضي صناعية (٤٧٣) قطعة مقسمة إلى مشروعات منفذة فعلياً ومقسمه الى مصانع كبيرة ومصانع للشباب (٣٣٥) ويعمل منها (٣٣٢) مصنع وورشة، وثلاثة مشروعات صناعية وتجارية ومخزن مغلقة، وأهم الأنشطة القائمة بحسب الأهمية هي الأثاث- مواد البناء والرخام- تصنيع الأخشاب- الأعلاف والبيطرية- البلاستيك- البويات- المواد الغذائية- المواد الكيماوية- النسيج والملابس الجاهزة- الصناعات الهندسية والالكترونية- الصناعات الميكانيكية - الصناعات الورقية - التخزين -مجمع للورش والصناعات الصغيرة- خدمات متنوعة)

وامتداد المنطقة الصناعية بمساحة كلية (٢٤٥) فدان وبإجمالي عدد قطع (٤١٠) قطعة منفذ منها فعلياً (٣٨٥) مشروع وينتج منها فعلياً (٣٨٢) مشروع ويوجد ثلاثة مشروعات مغلقة، إضافة إلى مشروعات مخصصة للشباب ومنتجة بمساحة (٣٠٠) م٢ . وتعمل بها نفس أنواع الأنشطة.

وباعتبار صناعة الأثاث أحد اهم الصناعات في محافظة دمياط وأكثرها شهرة، إلا انه قد حدثت العديد من التغيرات في إنتاج الأثاث وتركيبته النوعية خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٢٢م والتي يمكن تناولها في الجدول رقم (١)

الجدول رقم (١)

حجم الإنتاج من الأثاث وفقاً لنوعية الأثاث خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٢٢(بالألف غرفة)

السنوات	غرف النوم	غرف السفرة	الانتريهات والصوالين	الإجمالي
٢٠٠٠	٧	٢	٢	١١
٢٠٠١	٩	٢	١	١٣
٢٠٠٢	٨	٧	٢	١٧
٢٠٠٣	١٣	٦	٣	٢٢
٢٠٠٤	١١	٩	٥	٢٥
٢٠٠٥	١٥	٧	٨	٣٠
٢٠٠٦	١٧	١١	٧	٣٥
٢٠٠٧	١٩	١٢	٩	٤٠
٢٠٠٨	٢١	١٥	١٥	٥١
٢٠٠٩	٢٧	١٨	٢٧	٧٢
٢٠١٠	٣٥	١٣	٤	٥
٢٠١١	١٨	٢٠	٥	٤٣
٢٠١٢	١١	١٨	١٦	٤٥
٢٠١٣	١٣	١٠	٩	٣٢
٢٠١٤	١٢	١٣	٥	٣٠
٢٠١٥	١٥	١٠	١٠	٣٥
٢٠١٦	١٧	١٢	١١	٤٠
٢٠١٧	٢١	١١	١٠	٤٢
٢٠١٨	٢٥	١٣	٩	٤٧
٢٠١٩	٢٤	١٢	٧	٤٣
٢٠٢٠	٢١	٩	٨	٣٨
٢٠٢١	٢٠	١٠	٩	٣٩
الإجمالي حسب النوع	**٣٧٩**	**٢٤٠**	**١٨٢**	**٧٥٥**

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - إدارة الإحصاء

كما تمثل حجم الصادرات من محافظة دمياط نسبة كبيرة من صادرات مصر من الأثاث كما يتضح في الجدول رقم (٢)

جدول رقم (٢)

صادرات محافظة دمياط إلى اجمالي صادرات مصر من الأثاث للفترة من ٢٠٠٠-٢٠٢٢م بالمليون جنيه بالمليون جنيه.

الفترات	الصادرات المصرية	صادرات دمياط	نسبة صادرات دمياط الى الصادرات المصرية%
٢٠٠٠-٢٠٠٥	١٢١٢١	٣٢٧٥	٢٧
٢٠٠٥-٢٠١٠	١٥٧٤١	٣٩٢١	٢٥
٢٠١٠-٢٠١٥	١١٦٠١	٢١٦٥	١٩
٢٠١٥-٢٠١٨	١٠٦٥٤	٢٧٣٣	٢٦
٢٠١٨-٢٠٢١	٩٠٨٥٤	٢١٧٥	٢٤
المتوسط العام	٢٨١٩٤	٢٨٥٤	٢٤

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - إدارة الإحصاء

من ناحية أخرى؛ تحتل المشروعات الصغيرة أهمية متميزة في الهيكل الاقتصادي لأية دولة، وتمارس دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية نظرا لدورها الفعال في تكوين الدخل القومي، وخلق العديد من فرص عمل، وجذب المدخرات، وإيجاد فرص كبيرة لإقامة المشروعات ذات التكلفة الرأسمالية المنخفضة، كما أن معظمها يستخدم المواد الخام المحلية، أو المنتجات نصف المصنعة الناتجة عن الصناعات الكبيرة، وفي نفس الوقت تقوم بتلبية احتياجات الصناعات الكبيرة من بعض المنتجات الوسيطة. ولذلك تدور الكثير من التوقعات الرسمية وغير الرسمية حول اعتبار أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ستكون قاطرة للنمو الاقتصادي في الدول العربية في العقود القادمة.

ولما كانت صناعة الأثاث من الصناعات العريقة في مصر، حيث تتميز بمستوى حرفي مرتفع، ويوفر موقع مصر الجغرافي سهولة الوصول إلى الأسواق الرئيسة، وتكاليف منخفضة نسبياً للعمالة الماهرة، واشتهرت بصناعة أثاث خشبي متميز. ولعقود طويلة تربّعت مدينة دمياط على عرش صناعة الأثاث في مصر، وحققت بصناعتها مكانة متقدمة محليًا وعالميًا، لكنها تراجعت عنها مؤخرًا رغم وصول الاستثمارات بها إلى ما يزيد على ٥٠٠ مليار جنيه.

وبالرغم من أهمية صناعة الأثاث في محافظة دمياط؛ إلا أنها تعاني العديد من المشكلات التي تحول دون زيادة قدرتها على المنافسة باعتبارها العمود الفقري للاقتصاد المصري بصفة عامة والاقتصاد الدمياطي بصفة خاصة. حيث يرى خبراء صناعة الأثاث بدمياط أن تلك الصناعة تشهد الآن ركوداً لم تشهده من قبل، فمعظم ورش التصنيع مغلقة بسبب ضعف قدرتها على تغطية تكاليف التشغيل أو منافسة الشركات والمعارض الكبيرة التي تبيع الغرف بأسعار منخفضة بأسعار تقل عن تكلفة الإنتاج.

من هنا تأتي أهمية إجراء هذه الدراسة بهدف استطلاع أهم المشكلات التي يعاني منها القطاع الصناعي بصفة عامة وصناعة الأثاث بمحافظة دمياط بصفة خاصة، إضافة إلى اقتراح خطة تنفيذية تتضمن مجموعة من آليات التي تضمن وضع حلول عملية للارتقاء بتنمية القطاع الصناعي بمحافظة دمياط. لذا تتضمن ورقة العمل الحالية توصيفاً لأهم المشكلات التي يعاني منها القطاع الصناعي ثم وضع مجموعة من الاستراتيجيات العملية للتغلب على تلك المشكلات.

أولاً: المشكلات التسويقية

(١) مشكلات تتعلق بالمنتجات المصرية الدولية

تعد مشكلة المنتج المصري من أهم المشكلات التي تواجه الصناعات المصرية وتقلل من فرص تصديرها وتوسيع قاعدة العملاء الدوليين **وأهم مشكلات المنتج** هي:

- **ضعف الصورة الذهنية للعلامات التجارية المصرية**، حيث تعاني بعض المنتجات المصرية من ضعف صورة العلامة والسمعة، وهذا يؤثر سلبًا على مستوى الثقة لدى المستهلكين الدوليين. وذلك نتيجة عدم التأكيد على مستوى الجودة للمنتجات المصدرة ونظرة المصنعين قصيرة الأجل الى إجراء صفقة واحدة فقط مما يتطلب وجود معايير محددة للصادرات المصرية مثل الحصول على علامة الجودة للتصدير.
- **ضعف الامتثال للمعايير الدولية**: تواجه بعض المنتجات التحدي في تحقيق المعايير الدولية المطلوبة للتصدير إلى بعض الأسواق العالمية.
- **التحديات اللوجستية والشحن**: قد يواجه المصدرون المصريون تحديات في الحصول على خدمات لوجستية وشحن موثوقة وبأسعار معقولة لنقل المنتجات إلى الأسواق الدولية.
- **عدم الانتظام في توريد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج**: قد تواجه بعض الصناعات المصرية مشكلات في الحصول على المواد الخام بشكل منتظم ومستدام، مما يؤثر على قدرتها على تلبية طلب العملاء.
- **الاعتمادية على السلع الأولية**: تعتمد بعض المنتجات المصرية على السلع الأولية، وهذا يعرضها لتقلبات في الأسعار وقد يؤثر على جودتها.
- **تحديات التصنيف الجمركي والتعريفة**: يمكن أن تواجه المنتجات المصرية تحديات في التصنيف الجمركي وفهم التعرفة الجمركية المطبقة في الأسواق الدولية.
- **عدم الاهتمام بالجودة الشكلية من خلال المظهر الخارجي للمنتج**، نتيجة ضعف المعرفة التسويقية وكيفية إدارة المنتجات وتحقيق المنفعة الشكلية للعميل الدولي الذي يقارن بين كافة العلامات التجارية الدولية من حيث الجودة الظاهرية للمنتج، على الرغم من تفوق العديد أغلب منتجات الأثاث مثلاً من حيث جودة الأداء التي تجعل العمر الافتراضي للمنتج المصري اضعاف العمر الافتراضي لمنتجات الأثاث الصينية مثلاً، إلا ان اعتمد الصين على الإنتاج بكميات كبيرة (Mass production) وباستخدام احدث التقنيات الإنتاجية مما يعطي الجودة الشكلية الفائقة للمنتجات الصينية مقارنة بالمنتجات المصرية، حيث يتجاهل المسوقون المصريون أن العين تشتري قبل الاستخدام.
- **عدم وجود إدارات للتسويق بالمعنى العلمي الدقيق والاعتماد على التسويق بالخبرة**، دون الاعتماد على الأسلوب العلمي في التسويق، مما يقلل دور مساهمة التسويق في تنمية وتطوير المنتجات المصرية داخلياً وخارجياً.

هذه المشكلات تحتاج إلى معالجة جادة واعتماد استراتيجيات تسويقية ملائمة لتعزيز قدرة المنتجات المصرية على التنافس في الأسواق المحلية والدولية من خلال **العديد من الحلول** مثل:

١) اقتراح منح جائزة الرئيس السيسي للجودة والتميز الصناعي:

ويقترح منح جائزة الرئيس السيسي للجودة والتميز الصناعي من قِبَل وزارة التجارة والصناعة، بهدف تحفيز وتشجيع الشركات والمؤسسات الصناعية على تحقيق أعلى مستويات الجودة والكفاءة والاستدامة في عملياتها الصناعية على أن يحق لتلك الشركات استخدام شعار الجائزة على منتجاتها وفي حملاتها التسويقية.

وفيما يلي بعض الإجراءات العامة التي يجب اتباعها للحصول على جائزة الرئيس السيسي للجودة والتميز الصناعي:

١. **التسجيل**: يجب على الشركات الصناعية التسجيل في المسابقة وتقديم طلب للمشاركة فيها.
٢. **تعبئة النموذج**: يتعين على المتقدمين تعبئة نموذج المشاركة المتاح على موقع وزارة التجارة والصناعة
٣. **إعداد الملف**: يجب على المتقدمين إعداد ملف شامل يحتوي على معلومات تفصيلية عن الشركة وعملياتها الصناعية، بما في ذلك الجوانب الإدارية والفنية والاستدامة والأمن، والصحة والسلامة وغيرها.
٤. **الفحص الميداني**: قد يتم التواصل مع المتقدمين لإجراء فحص ميداني للمصنع وتقييم ممارساتهم الصناعية ومدى تطبيقهم للمعايير الفنية والبيئية والاستدامة.
٥. **الإعلان عن الفائزين**: يتم الإعلان عن الفائزين بجائزة جائزة الرئيس السيسي للجودة والتميز الصناعي في حفل تكريمي يقام عادة في الربع الأخير من كل عام.

عناصر ومكونات الملف الصناعي للتقديم على الجائزة:

يمكن الاعتماد على عناصر ومكونات الجودة لنموذج بالدريدج للجودة وهو نموذج يستخدم لتحسين جودة المنتجات والخدمات، وهو يتكون من عشرة عناصر تقييم رئيسية. وفقًا لهذا النموذج، تعتبر العناصر العشرة التالية أساسية لتحقيق الجودة الشاملة:

١- **القيادة**: تدل هذه العنصر على أهمية دور القيادة في تحقيق الجودة الشاملة، وضرورة وجود رؤية واضحة ودعم قوي من قبل القيادة.
٢- **الالتزام**: يعني هذا العنصر أن الشركة يجب أن تلتزم بتحقيق الجودة الشاملة على جميع المستويات وفي جميع العمليات.
٣- **التقييم**: يشير هذا العنصر إلى ضرورة وجود إجراءات لتقييم جودة المنتج أو الخدمة، وضمان أنها تتوافق مع متطلبات العملاء والمواصفات الفنية.
٤- **التدريب**: يهتم هذا العنصر ضرورة توفير التدريب المستمر للعاملين على تحسين مهاراتهم وزيادة معرفتهم بالجودة.
٥- **الاتصال**: يشير هذا العنصر إلى أهمية التواصل الفعال بين جميع الأطراف المعنية بالمنتج أو الخدمة.
٦- **العمليات**: ويشير إلى ضرورة تحسين العمليات وتبسيطها وتحديثها لتحقيق الجودة الشاملة.
٧- التحليل: يعني هذا العنصر ضرورة التحليل المنهجي للبيانات والمعلومات لتحسين الجودة.
٨- **التحسين المستمر**: يشير هذا العنصر إلى ضرورة تحسين الجودة بشكل مستمر ومستوى أفضل من الجودة.
٩- **العملاء**: يعني هذا العنصر ضرورة فهم احتياجات وتوقعات العملاء وتلبيتها.
١٠- **النتائج**: ويهتم هذا العنصر بضرورة قياس النتائج وتحليلها وتحسينها بشكل مستمر.

يتم تطبيق هذا النموذج على المنتجات والخدمات في جميع الصناعات، ويساعد في تعزيز الجودة وتحسينها بشكل مستمر.

٢) التوسع في إنشاء مراكز تكنولوجية لكل قطاع صناعي

المراكز التكنولوجية للقطاع الصناعي هي مراكز متخصصة تهدف إلى دعم وتعزيز القطاع الصناعي من خلال توفير البنية التحتية التكنولوجية والمعرفية اللازمة لتحسين أداء الصناعات وتعزيز التنافسية. تتركز أهداف هذه المراكز على عدة جوانب منها:

- **تطوير التقنيات والابتكار**: تهدف المراكز التكنولوجية إلى تطوير التقنيات الجديدة والمبتكرة التي تساهم في تحسين عمليات الإنتاج والتصنيع وتعزيز الابتكار في الصناعات المختلفة.
- **تحسين الجودة والكفاءة**: تسعى المراكز التكنولوجية إلى تحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة من قبل الصناعات، وذلك من خلال تحسين العمليات وتبني أفضل الممارسات.
- **تطوير الموارد البشرية**: تعمل المراكز على تطوير مهارات العاملين في الصناعات وتحسين مستوى المعرفة والخبرة التقنية للكوادر العاملة.
- **تعزيز التنافسية:** تهدف المراكز إلى تعزيز التنافسية الصناعية للبلد على المستوى المحلي والعالمي من خلال تحسين أداء الصناعات ورفع مستوى الابتكار والتكنولوجيا.
- **تعزيز التواصل والتعاون**: تسعى المراكز التكنولوجية إلى تعزيز التواصل والتعاون بين القطاع الصناعي والجهات الحكومية والأكاديمية والبحثية، وذلك لتحقيق التكامل والتبادل المعرفي.
- **دعم التحول الصناعي والتحديث التكنولوجي**: تساهم المراكز في دعم التحول الصناعي وتحديث التكنولوجيا في الصناعات القائمة لتحسين كفاءتها وجعلها أكثر اندماجًا مع الاتجاهات العالمية.

يمكن أن تختلف أهداف المراكز التكنولوجية بناءً على كل قطاع صناعي ويمكن تجميع مجموعة من القطاعات الصناعية المتشابهة في مركز تكنولوجي واحد.

آلية عمل المراكز التكنولوجية

يمكن للمراكز تحقيق أهدافها من خلال مجموعة من الآليات والأنشطة المختلفة. ومن بين هذه الآليات:

١. **البحث والتطوير**: تقوم المراكز بإجراء بحوث ودراسات تطويرية للتكنولوجيا والابتكار في الصناعات المختلفة، وتسعى لتحديث التقنيات وتطوير منتجات وعمليات جديدة.
٢. **تقديم الاستشارات والتدريب**: توفر المراكز استشارات فنية وتقنية للشركات الصناعية وتقدم برامج تدريبية لتطوير مهارات العاملين وزيادة كفاءتهم.
٣. **إنشاء مختبرات ووحدات اختبار وتجريب**: تساهم المراكز في إنشاء مختبرات متخصصة ووحدات للاختبار والتجريب لتقييم الأداء والجودة والسلامة في الصناعات.
٤. **التعاون مع الجامعات الحكومية والمراكز البحثية**: تسعى المراكز لتعزيز التعاون والشراكة مع الجامعات والمراكز البحثية والأكاديمية لتبادل المعرفة والخبرات ودعم التطوير التكنولوجي.
٥. **إقامة فعاليات ومؤتمرات**: تنظم المراكز فعاليات ومؤتمرات تكنولوجية لتوفير فرص التواصل والتعرف على أحدث التطورات في الصناعات.
٦. **دعم الابتكار وريادة الأعمال**: تساهم المراكز في دعم الابتكار وتشجيع روح ريادة الأعمال وتقديم الدعم الفني والمعرفي للشركات الناشئة.

٣) إنشاء مراكز للرقابة على جودة الصادرات وفق المواصفات الاوربية والأمريكية.

حيث تعتمد مراكز الرقابة على جودة الصادرات وفق المواصفات الأوروبية والأمريكية على عدة جهات ومؤسسات مختلفة تشمل المنظمات الحكومية والهيئات القياسية والشركات المعتمدة. وهذه المؤسسات تهدف إلى ضمان أن المنتجات التي تصدرها الشركات تتوافق مع المواصفات والمعايير الفنية المعتمدة دوليًا، وبذلك تعزز الثقة والمصداقية في العلامات التجارية للشركات المصدرة في الأسواق العالمية ويمكن أن يكون لتلك الشركات المصدرة الحصول على علامة توضع على منتجاتها وتستخدمها في التسويق والحملات الإعلانية وعلى لافتاتها (**حاصلة على علامة الجودة**).

ويمكن في هذا الصدد التعرف على بعض المؤسسات التي تقوم برقابة جودة الصادرات وفقًا للمواصفات الأوروبية والأمريكية:

١. **هيئة الاعتماد الوطنية** - (NIST) الولايات المتحدة :تلعب دورًا مهمًا في تقديم الدعم التقني والاعتمادات والاختبارات والقياسات التي تساعد الشركات الأمريكية على التحقق من تطابق منتجاتها مع المعايير والمواصفات الأمريكية والدولية. الموقع الرسمي : https://www.nist.gov/
٢. **المنظمة الأوروبية للتقييس** (CEN) والمنظمة الأوروبية للتطبيقات القياسية (CENELEC) -الاتحاد الأوروبي :تعتبر CEN و CENELECالمنظمتين الأوروبيتين المسؤولتين عن وضع المواصفات الفنية القياسية في الاتحاد الأوروبي، وتساعد الشركات على الامتثال للمعايير الأوروبية والاحتكام إلى المعايير الفنية المعتمدة. الموقع الرسمي لـ :CEN https://www.cen.euالموقع الرسمي لـ/CENELEC: https://www.cenelec.eu
٣. **الهيئة الأمريكية للمعايير والتقييس** - (ASTM) الولايات المتحدة :تطرح ASTM معايير فنية دولية معترف بها عالميًا في الصناعات المختلفة، وتقدم الدعم الفني والموارد التي تساعد الشركات على تطبيق المعايير والمواصفات. الموقع الرسمي/https://www.astm.org :

وهذه المؤسسات تعمل بموجب نظم وقوانين محددة، ويمكن للشركات التعاون معها للحصول على الدعم والاعتمادات اللازمة لتأكيد الامتثال للمواصفات الفنية.

٤) التوسع في عقد اتفاقيات شراكة استراتيجية لإنتاج المواد الخام والصناعات الوسيطة والمنتجات تامة الصنع

يجب زيادة توجه وزارة التجارة والصناعة نحو إبرام اتفاقيات شراكة استراتيجية مع الصين أو الدول الأوروبية لإنتاج المواد الخام والصناعات الوسيطة والمنتجات تامة الصنع بعد دراسة الواردات المصرية واختيار أكثر تلك الواردات من حيث القيمة والكمية وتحديد بلد المنشأ وذلك لإتباع مجموعة من الخطوات والتحضيرات. لعمل اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية كما يلي:

١. **التحضير والبحث**: البحث عن الدول الأوروبية أو الصين والشركات المهتمة بنفس مجال الصناعة والمنتجات التي تستوردها مصر.
٢. **التواصل**: بالتواصل مع الجهات المعنية والشركات المهتمة في الدول المستهدفة للشراكة. من خلال الاتصال بالسفارات والقنصليات والغرف التجارية في تلك الدول للحصول على معلومات حول الفرص المتاحة والشركات المهتمة.
٣. **وضع الخطط والاستراتيجية**: تحديد أهداف الشراكة ومجالات التعاون المحددة. وضع خطط مستقبلية للإنتاج والتوزيع، والتسويق، والمبيعات وغيرها.

٤. **توضيح الشروط والمعايير**: تحديد الشروط والمعايير المطلوبة للشراكة والتعاون. يجب تحديد بوضوح مسؤوليات كل طرف وحقوقه وواجباته.
٥. **إعداد مستندات الاتفاقية**: إعداد مستندات الاتفاقية الرسمية التي تحدد التفاصيل والالتزامات والجدول الزمني، والإجراءات، والأهداف، والشروط.
٦. **المفاوضات**: يجب البدء المفاوضات مع الجهات المعنية، واستكمال التفاصيل، والشروط والتفاهمات.
٧. **توقيع الاتفاقية**: بعد الوصول إلى اتفاق نهائي، يتم توقيع الاتفاقية بين الأطراف المعنية.
٨. **تنفيذ الاتفاقية**: بدأ تنفيذ الاتفاقية وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات المحددة فيها.

وخير مثال على ذلك نموذج "الاتفاقية المصرية الصينية للتعاون الاستراتيجي الشامل". وهي اتفاقية تم توقيعها بين مصر والصين وتهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي بين البلدين. من خلال هذه الاتفاقية، تم تعزيز إنتاج المواد الخام والصناعات الوسيطة وتحسين القيمة المضافة للمنتجات النهائية المصرية

٥) التوسع في إنشاء المناطق الصناعية الحرة الصناعية لتقليل تكلفة الإنتاج وزيادة الصادرات:

المنطقة الحرة الصناعية هي منطقة مخصصة داخل دولة معينة تسمح للشركات والمصانع بإجراء الأعمال التجارية والإنتاجية بشكل حر وفي ظروف ميسرة. تهدف المناطق الحرة الصناعية إلى تعزيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتعزيز التجارة الدولية.

تعتبر المناطق الحرة الصناعية بيئة تجارية خاصة تمتاز ببعض الامتيازات والمزايا، مثل:

١. **الجمارك والضرائب**: تكون المناطق الحرة الصناعية معفاة من الرسوم الجمركية والضرائب أو تخضع لأنظمة جمركية وضريبية ميسرة، مما يساعد على خفض تكاليف الإنتاج وتحسين تنافسية المنتجات.
٢. **الإجراءات البيروقراطية**: تتمتع المناطق الحرة الصناعية بإجراءات بيروقراطية ميسرة تسهل تأسيس الشركات والحصول على التراخيص اللازمة للعمل.
٣. **البنية التحتية والخدمات**: توفر المناطق الحرة الصناعية البنية التحتية المناسبة والخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والاتصالات والنقل.
٤. **الحرية في الاستيراد والتصدير**: يمكن للشركات المتواجدة في المنطقة الحرة الصناعية استيراد وتصدير السلع بدون قيود تجارية أو جمركية.
٥. **الابتكار والبحث والتطوير**: تشجع المناطق الحرة الصناعية على الابتكار والبحث والتطوير توفر بيئة تساعد على تطوير التكنولوجيا والمعرفة الفنية.
٦. **تسهيل الاستثمارات الأجنبية**: تعتبر المناطق الحرة الصناعية مقصدًا جاذبًا للاستثمارات الأجنبية، حيث توفر فرصًا للشركات للاستفادة من مزايا الإنتاج والوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

ويفضل اعداد فريق عمل من المختصين في الوزارات المعنية بتحديد مكان ونطاق ونوعية المناطق الحرة الصناعية مع إمكانية اختلاف مزايا وشروط المنطقة حسب التشريعات والسياسات الحكومية. تلك المناطق تُعتبر أداة استراتيجية تهدف لتحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الصناعات والتجارة في البلدان التي تقوم بإنشائها.

أهداف المناطق الحرة الصناعية

تتعدد وتتنوع أهداف المناطق الحرة الصناعية حسب سياق كل دولة وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية. إلا أنها تشترك جميعها في بعض الأهداف العامة التي تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي وتطوير الصناعات وتعزيز التجارة. وفيما يلي بعض الأهداف الرئيسية لإنشاء وتشغيل المناطق الحرة الصناعية:

١. **جذب الاستثمارات:** تهدف المناطق الحرة الصناعية إلى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية عن طريق توفير بيئة تجارية واستثمارية مشجعة تشمل تخفيضات جمركية وإعفاءات ضريبية وبنية تحتية متطورة.
٢. **تعزيز الصناعات المحلية:** تهدف المناطق الحرة الصناعية إلى تعزيز القدرات الصناعية المحلية وتحسين الإنتاج والمنتجات المحلية، مما يساعد على تحسين التنافسية الاقتصادية للدولة.
٣. **تحسين التجارة الدولية:** تعمل المناطق الحرة الصناعية على تسهيل التجارة الدولية من خلال تحفيز استيراد وتصدير البضائع بدون رسوم جمركية أو قيود تجارية، مما يعزز النشاط التجاري بين الدول.
٤. **تعزيز التكنولوجيا والابتكار:** تهدف المناطق الحرة الصناعية إلى تعزيز التكنولوجيا والابتكار من خلال توفير بيئة ملائمة للبحث والتطوير واستخدام التقنيات المتطورة في الإنتاج.
٥. **توفير فرص عمل:** تساهم المناطق الحرة الصناعية في توفير فرص عمل للعمالة المحلية، حيث تشكل مصدراً هاماً للتشغيل والاستقرار الاقتصادي.
٦. **تحسين البنية التحتية:** يتم تطوير البنية التحتية في المناطق الحرة الصناعية لتلبية احتياجات الشركات وتوفير الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والنقل.
٧. **تنمية المناطق الاقتصادية:** تساهم المناطق الحرة الصناعية في تحفيز التنمية الاقتصادية للمناطق التي تقع فيها، وتعمل على توجيه الاستثمارات إلى المناطق النائية والمحرومة.

٦) تقديم مجموعة من الحوافز للشركات الحاصلة على جائزة الرئيس السيسي للجودة والتميز الصناعي مثل إعفاءات جمركية أو مزايا تأمينية وخصومات ضريبية:

يمكن للدولة تقديم إعفاءات جمركية أو مزايا تأمينية وخصومات ضريبية للشركات المصدرة وهذه المزايا والتحفيزات الضريبية تهدف إلى تشجيع الشركات على زيادة الصادرات وتعزيز التجارة الخارجية، وذلك من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين التنافسية في الأسواق العالمية.

آليات تقديم إعفاءات جمركية ومزايا ضريبية للشركات المصدرة:

مناطق الحرة الصناعية: توفر المناطق الحرة الصناعية إعفاءات جمركية وخصومات ضريبية للشركات الموجودة فيها، وتتيح لها استيراد المواد الخام والمكونات بدون دفع الرسوم الجمركية أو بتخفيضات في الرسوم الجمركية. وهذا يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وجذب الاستثمارات الأجنبية.

١. **الاعفاءات الجمركية الخاصة بالمواد الخام**: يمكن تقديم إعفاءات او خصومات للمصانع والشركات الحاصلة على جائزة الرئيس للجودة والتميز.
٢. **الإعفاءات الجمركية الخاصة بالمصدرين**: تتيح بعض الدول إعفاءات جمركية للشركات المصدرة أو تخفيضات جمركية على المنتجات التي يتم تصديرها. يمكن أن تكون هذه لإعفاءات مرتبطة بنسبة الصادرات أو نوع المنتجات.

٣. **الخصومات الضريبية للمصدرين:** يمكن أن تقدم الحكومات خصومات ضريبية للشركات المصدرة لتحفيز النشاط التصديري وتعزيز التجارة الدولية.
٤. **الدعم المالي للتصدير:** قد تقدم الحكومات دعمًا ماليًا مباشرًا للشركات المصدرة من خلال برامج تمويلية خاصة تهدف إلى تسهيل عمليات التصدير

٧) توفير بديل للمنتجات الأولية مثل مزارع الأشجار:

يعتبر زراعة الأشجار المستدامة من أهم المنتجات الزراعية التي تساهم في توفير الأخشاب للصناعات المختلفة بما في ذلك صناعة الأثاث. وتوجد بعض الأشجار التي يمكن زراعتها في مصر لتوفير الأخشاب المستخدمة في صناعة الأثاث بعد الرجوع للمراكز البحثية الزراعية وكليات الزراعية لمحاولة البحث عن أفضل أنواع الأشجار التي يصلح زراعتها في مصر مثل:

١. **السنط (الأكاسيا)**: تعتبر أشجار السنط (الأكاسيا) من الأشجار السريعة النمو وتحتاج إلى فترة زمنية قصيرة لنموها والنضوج. تستخدم أخشاب السنط في صناعة الأثاث والألواح الخشبية.
٢. **الأوكالبتوس**: يُعتبر الأوكالبتوس من الأشجار السريعة النمو ويستخدم على نطاق واسع في صناعة الأثاث والديكورات والألواح الخشبية.
٣. **الصنوبر**: تزرع أشجار الصنوبر في بعض المناطق الجبلية في مصر وتستخدم أخشابها في صناعة الأثاث والألواح الخشبية.
٤. **الأكازيا الأفريقية (الشنكر)**: يعتبر الشنكر أحد أنواع الأكاسيا المناسبة للزراعة في مصر، ويمكن استخدام أخشابه في صناعة الأثاث والديكورات.

٨) اجراء العديد من البحوث والدراسات التسويقية لحصر مشكلات المنتجات المصرية.

تشكيل فرق عمل من أساتذة التسويق والمعيدين في كل الجامعات وفق تقسيم المناطق في مصر، بحيث يتم عمل دراسات وبحوث تسويقية مستفيضة لتحديد وحصر المشكلات التسويقية الخاصة بالصناعات المصرية سواء المحلية او التصديرية وفق المناطق الجغرافية التالية:

١. القاهرة والقاهرة الكبرى: تشمل القاهرة العاصمة والقاهرة الكبرى والتي تعتبر أكبر المناطق الحضرية في مصر وتعد مركزاً اقتصادياً وثقافياً رئيسياً.
٢. الدلتا: تقع في شمال مصر وتتكون من أراضي خصبة تطل على البحر المتوسط، وتعد مركزاً هاماً للزراعة.
٣. الصعيد: تمتد على طول نهر النيل جنوب مصر، وتعتبر المنطقة الأكثر تضاريسية وتشمل محافظات مثل أسيوط وسوهاج وقنا وأسوان.
٤. سيناء: تقع في شمال شرق مصر وتمتد على طول شبه جزيرة سيناء وتضم محافظتي شمال وجنوب سيناء.
٥. البحر الأحمر والساحل الشرقي: تشمل المنطقة ساحل البحر الأحمر والمدن الساحلية مثل الغردقة وشرم الشيخ.
٦. الواحات: تشمل الواحات الصحراوية في الصحراء الغربية بمحافظاتها الخمس (الجيزة، الفيوم، بني سويف، المنيا، المنوفية)، وتتميز بتربة خصبة تستخدم في الزراعة.

٩) دراسة أكثر المنتجات المستوردة التي تمثل جزء كبير من حجم الواردات لإحلال تلك المنتجات بمنتجات مصرية:

إعداد دراسات متخصصة في وزارة التجارة والصناعة لتحديد أكثر المواد الخام والمواد نصف المصنعة والمواد تامة الصنعة الأكثر استيرادا حسب الدولة المصدرة وذلك لوضعها على أولويات الدولة لتصنيعها محليا او من خلال شراكات اجنبية.

(٢) مشكلات تتعلق بالتوزيع:

تواجه الصناعات المصرية العديد من المشاكل في توزيع منتجاتها سواء داخليا او خارجيا والتي يمكن حصرها فيما يلي:

١. **البنية التحتية**: قد تواجه الشركات في مصر تحديات في الوصول إلى المناطق النائية والمحرومة بسبب ضعف البنية التحتية وشبكة النقل والتوزيع في تلك المناطق.
٢. **التكلفة اللوجستية**: قد تكون تكاليف النقل والتوزيع عالية نظراً لعدم فعالية بعض وسائل النقل والتعقيدات البيروقراطية، وعم الاتجاه نحو الوسائل الرخيصة والسريعة مثل النقل النهري وباستخدام القطارات نظراً لتقادمها وعدم التزامها بوقت الرحلة والتي قد تتأخر لساعات.
٣. **التجزئة:** يتطلب سوق التجزئة في مصر مهارات خاصة للتعامل مع تحديات توزيع المنتجات في السوق المحلية.
٤. **الشحن والتخليص الجمركي**: يمكن أن تحدث تأخيرات في عمليات الشحن والتخليص الجمركي التي تؤثر على سرعة توزيع المنتجات.
٥. **التحكم في الجودة**: قد تواجه الشركات صعوبة في ضمان جودة المنتجات الموزعة على جميع المستويات في سلسلة التوريد.

أما مشكلات التوزيع خارج مص فهي:

١. **البيروقراطية والتعقيدات الجمركية**: يمكن أن تتعقد عملية التصدير بسبب الإجراءات البيروقراطية والتعقيدات الجمركية في البلدان الأخرى.
٢. **القيود التجارية والتنظيمية**: قد تفرض بعض الدول قيوداً تجارية على بعض المنتجات المصرية أو تفرض شروط صارمة على عمليات التصدير.
٣. **المنافسة العالمية**: يجب على الشركات المصرية التنافس مع منتجات من دول أخرى في الأسواق العالمية، مما يتطلب تحسين التنافسية والجودة.
٤. **تكلفة الشحن والنقل الدولي**: قد تكون تكاليف الشحن والنقل الدولي عالية وتؤثر على تسعير المنتجات المصرية في الأسواق العالمية.

للتغلب على هذه المشكلات، تحتاج الشركات والمصدرين إلى اتخاذ استراتيجيات ملائمة لتحسين عمليات التوزيع وتحسين الجودة والكفاءة اللوجستية. قد يكون الاعتماد على شركات توزيع محلية وشركات شحن موثوقة واستخدام تكنولوجيا المعلومات في إدارة سلسلة التوريد

الحلول المقترحة لمشكلة التوزيع:

١. **تفعيل دور التسويق الالكتروني من خلال تصميم موقع مثل على بابا**:

ينبغي على وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر أن تقوم بتصميم موقع الكتروني أسوة بموقع علي بابا يتم من خلاله عرض المصانع المصرية المتميزة والحاصلة على جائزة الرئيس السيسي للجودة والتميز المؤسسي أن يتم ادراجها في هذا الموقع باعتبارها شركات مؤهلة لتسويق منتجاتها دولياً، وتوجد على منتجاتها وصادراتها رقابة قوية على جودة منتجاتها بحيث يتم ادراج شعار (منتج صالح للتصدير) من هيئة الرقابة على الصادرات بأرقام كودية محددة توضح المسئول عن منح إذن الجودة للمنتج بحيث يسهل مسائلته عند وجود عيوب في المنتجات، ويمكن الاقتضاء بتصميم الموقع بالشراكة مع كليات الذكاء الاصطناعي والحاسبات والمعلومات.

ويهدف الموقع المقترح (EgyMart)إلى ربط الموردين والشركات المصنعة في مصر مع المشترين والتجار في جميع أنحاء العالم. بحيث يقدم الموقع منصة تسوق شاملة تضم مجموعة واسعة من المنتجات والصناعات القابلة للتصدير. بين آلاف الموردين والمشترين من جميع أنحاء العالم، ويمكن اعتباره مصدرًا مهماً للمنتجات الحاصلة على "علامة الجودة". ويوفر بيئة آمنة وشفافة للتجارة بالجملة ويسهل عملية البحث والتواصل بين البائعين والمشترين.

آلية عمل الموقع المقترح "EgyMart" **تشمل الخطوات التالية**:

١. **التسجيل**: يجب على الحاصلين على جائزة الرئيس السيسي وعلامة الجودة من الجهات الرقابية المصرية إمكانية التسجيل في الموقع بحساب مستخدم (يتم منحه من تلك الجهات-حساب شركة) للوصول إلى جميع الخدمات والميزات.
٢. **البحث واختيار المنتجات**: يمكن للمشترين البحث عن المنتجات المطلوبة باستخدام الكلمات الرئيسية أو التصفح في الفئات المختلفة، ثم اختيار المنتجات التي يرغبون في شرائها.
٣. **التواصل مع الموردين**: بعد اختيار المنتجات المرغوبة، يمكن للمشترين التواصل مع الموردين المعنيين عبر نظام الرسائل الداخلي في الموقع.
٤. **التفاوض والاستفسارات**: يمكن للمشترين طرح الاستفسارات والتفاوض على الأسعار والشروط مع الموردين والحصول على عروض أسعار متنوعة.
٥. **الدفع والشحن**: يتم تحديد شروط الدفع والشحن بين المشتري والمورد وفقًا لاتفاقهما، ويمكن الاستعانة بخدمات الشحن الدولية المتاحة على الموقع.
٦. **التقييم والتعليقات**: بعد استلام المنتجات، يمكن للمشترين تقييم البائعين وتقديم تعليقات عن تجربتهم.

٢. **تنمية دور الملحق التجاري في الدول العربية والأجنبية**.

الملحق التجاري هو مسؤول مهم يعمل في السفارات المصرية في الخارج، وله دور رئيسي في تعزيز التجارة والعلاقات الاقتصادية بين مصر والبلد المضيف. يتم تعيين الملحق التجاري من قبل وزارة الخارجية المصرية ويعمل كممثل للهيئات التجارية والاقتصادية المصرية في الدولة المستضيفة ويفضل أن يكون من أساتذة التسويق في الجامعات المصرية والذي يتم اختياره بعد اجتياز بعض الدورات الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية والدولية ويقوم الملحق التجاري في السفارات المصرية في الخارج بما ما يلي:

١. تعزيز التجارة الثنائية: يقوم الملحق التجاري بتعزيز التجارة بين مصر والبلد المضيف من خلال تسهيل الاتصالات بين الشركات المصرية والشركات المحلية، وتسهيل عمليات التصدير والاستيراد.
٢. **الترويج للمنتجات المصرية**: يقوم الملحق التجاري بالترويج للمنتجات المصرية في السوق المحلية للبلد المضيف من خلال المشاركة في المعارض التجارية والفعاليات الاقتصادية.
٣. **تقديم المشورة والدعم**: يقدم الملحق التجاري المشورة والدعم للشركات المصرية في البلد المضيف بشأن التشريعات واللوائح الاقتصادية والضرائب وغيرها من القضايا ذات الصلة.
٤. **التواصل مع الجهات المحلية**: يساهم الملحق التجاري في تسهيل التواصل بين الحكومة المصرية والجهات المحلية في البلد المضيف بشأن القضايا التجارية والاقتصادية المشتركة.
٥. **جذب الاستثمارات**: يعمل الملحق التجاري على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر من خلال تقديم المعلومات والتوجيهات للمستثمرين المحتملين.

وبالتالي يجب أن يقدم تقرير نصف سنوي عن إنجازاته في مجال التجارة الخارجية وفتح الأسواق الأجنبية تجاه المنتجات المصرية الحاصلة على علامة الجودة وجوائز التميز.

٣. **حل مشكلات إقامة المعارض الداخلية**:

حل مشكلات إقامة وتنظيم المعارض الداخلية في مصر يتطلب جهودًا من الحكومة والجهات المعنية لتحسين البنية التحتية والتنظيم وتسهيل الإجراءات الإدارية. ويجب اتباع بعض الخطوات التي يمكن اتخاذها لحل تلك المشكلات:

١. **توفير المناطق المناسبة في كل محافظة**: يجب أن تكون هناك مناطق مخصصة لإقامة المعارض والمؤتمرات في كل محافظة بحيث تكون مجهزة بالبنية التحتية والتجهيزات اللازمة لاستضافة هذه الفعاليات.
٢. **تسهيل الإجراءات الإدارية**: يجب تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بتنظيم المعارض وتسهيل حصول الشركات والمنظمين على التراخيص اللازمة والموافقات.
٣. **تشجيع الاستثمارات**: يمكن تشجيع الاستثمارات في قطاع المعارض والمؤتمرات عن طريق توفير حوافز ومزايا للشركات المنظمة والمشاركة.
٤. **الترويج والتسويق**: يمكن تحسين الترويج والتسويق للمعارض والمؤتمرات المحلية من خلال استخدام وسائل الإعلان المناسبة والترويج للفعاليات عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية.
٥. **توفير الدعم التقني**: يمكن توفير الدعم التقني للشركات المشاركة في المعارض من خلال توفير البنية التحتية اللازمة والتجهيزات التقنية.
٦. **تطوير الخدمات اللوجستية**: يمكن تحسين الخدمات اللوجستية المتعلقة بالمعارض والمؤتمرات من خلال توفير خدمات النقل والإقامة والتجهيزات الأخرى.
٧. **التعاون مع القطاع الخاص**: يمكن تعزيز التعاون مع الشركات الخاصة والجمعيات الاقتصادية لتنظيم المعارض وتقديم الدعم والخبرة.
٨. **تطوير البنية التحتية الرقمية**: يجب تطوير البنية التحتية الرقمية لتسهيل التسجيل والتنظيم عبر الإنترنت وتحسين تجربة المشاركين.

٤. **إقامة معارض دائمة داخلية للصناعات المصرية المتميزة والحاصلة على علامة الجودة**:

من خلال قيام الغرفة التجارية في كل محافظة باختيار قطعة ارض مميزة تكون مملوكة للدولة داخل او قريبة من الكتلة السكانية في عاصمة المحافظة أو في المدن الجديدة لكل محافظة لعمل معرض دائم للمنتجات المصرية فقط وتعمل وفق التالي:

١. البحث عن أفضل طرق وأدوات تصميم المعارض من المواد الخفيفة والتي يعاد استخدامها بحيث يتم استخدامها في تلك المعارض.
٢. يحق للشركات الحاصلة على شعار الجودة أو جائزة الرئيس الاشتراك في المعرض برسوم رمزية فقط.

٥. **إعادة النظر في تخصيص مناطق صناعية متكاملة متخصصة في قطاعات صناعية محددة**

حيث يعتبر تخصيص مناطق صناعية متكاملة متخصصة في قطاعات صناعية محددة هي فكرة تهدف إلى تعزيز الصناعات المحلية وتحسين الاكتفاء الذاتي للبلاد وتقليل الاعتماد على المنتجات المستوردة. تمثل هذه المناطق مفهومًا يعرف بـ"المناطق الصناعية الخاصة" أو "المناطق الصناعية المتخصصة" وتتمثل فكرتها في تجميع الشركات والمنشآت ذات الصلة بقطاعات معينة في منطقة واحدة، وتوفير البنية التحتية والخدمات الداعمة التي تسهم في تعزيز إنتاجية وكفاءة

الصناعات المحلية. مثلا مناطق صناعية خاصة بالسيارات "أسوة بفكرة صناعة السيارات الفرنسية في المغرب" وذلك يساهم في خلق بيئة مواتية لتطوير الصناعات المحلية وتحسين الإنتاجية والجودة، مما يساهم في تعزيز الاكتفاء الذاتي والاقتصاد المحلي وتقليل الاعتماد على المنتجات المستوردة.

وهناك عدة خطوات يمكن اتخاذها لتنفيذ هذه الفكرة:

١. **الدراسة والتخطيط**: يجب إجراء دراسات مستفيضة لتحديد القطاعات الصناعية المحددة التي ترغب الحكومة في تطويرها وتحسينها. يتم تحديد المناطق الجغرافية المناسبة لإقامة المناطق الصناعية المتخصصة.
٢. **توفير البنية التحتية**: يجب توفير البنية التحتية اللازمة لإقامة المناطق الصناعية، بما في ذلك الطرق والمياه والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي وغيرها من الخدمات الأساسية.
٣. **الإعفاءات الضريبية والحوافز**: يمكن تقديم الإعفاءات الضريبية والحوافز الاقتصادية للشركات والمستثمرين الذين يستثمرون في المناطق الصناعية المتخصصة.
٤. **توفير التدريب والتطوير**: يمكن تقديم برامج تدريبية وتطويرية للعمالة المحلية لتحسين مهاراتهم وتأهيلهم للعمل في هذه الصناعات.
٥. **الترويج والتسويق**: يجب ترويج المناطق الصناعية المتخصصة وجذب الشركات والمستثمرين للاستفادة من الفرص المتاحة.

٦. **زيادة عدد المطارات الإقليمية بحيث يكون في كل إقليم من أقاليم الدولة مطار دولي**:

إن زيادة عدد المطارات الإقليمية وإنشاء مطار دولي في كل إقليم من أقاليم الدولة في مصر يمكن أن توفر العديد من المزايا الاقتصادية والاجتماعية، وتسهم في تطوير قطاع السياحة والاستثمار وتحسين النقل والتواصل في البلاد. ومع ذلك، مع مراعاة التحديات المحتملة مثل التكلفة والتمويل والتخطيط الجيد لضمان الاستفادة كاملة من المزايا المحتملة. حيث يمكن أن تكون زيادة عدد المطارات الإقليمية خطوة استراتيجية مهمة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد الوطني في مصر، ويمكن البدء بالتنفيذ بنظام (BOT) في مطار منطقة الدلتا وذلك لتحقيق العديد من المزايا مثل:

١. **نظام** BOT هو اختصار لـ "Build-Operate-Transfer" وهو نموذج تعاقدي يستخدم في المشاريع الكبيرة التي تحتاج إلى استثمارات ضخمة وإدارة متخصصة. يتم استخدام هذا النموذج في العديد من المجالات مثل البنية التحتية والطاقة والنقل والاتصالات.
٢. **تعزيز السياحة الإقليمية**: من خلال إنشاء مطارات دولية في كل إقليم، يمكن للمناطق النائية والمتناثرة في الدولة أن تستقطب السياح والزوار من جميع أنحاء العالم، مما يعزز السياحة الإقليمية ويزيد من الإيرادات السياحية.
٣. **تشجيع الاستثمار**: توفير مطارات دولية في المناطق الإقليمية يمكن أن يشجع على استثمار الشركات الوطنية والأجنبية في هذه المناطق، مما يسهم في تنمية الاقتصاد المحلي وتوفير فرص عمل جديدة.
٤. **تخفيف الازدحام في المطارات الرئيسية**: بتوزيع حركة الطيران على المطارات الإقليمية، يمكن تخفيف الازدحام في المطارات الرئيسية وتحسين تجربة المسافرين.

٥. **تطوير البنية التحتية**: إنشاء مطارات دولية في المناطق الإقليمية يتطلب تطوير البنية التحتية في هذه المناطق بما في ذلك الطرق والمواصلات والفنادق والخدمات الأخرى، وهذا من شأنه أن يعزز التنمية المحلية.
٦. **تحسين الاتصال والتواصل**: توفير مطارات دولية في المناطق الإقليمية يمكن أن يحسن الاتصال والتواصل بين الأقاليم ويسهل التنقل والتجارة والنقل البري والبحري.
٧. **توسيع نطاق النمو الاقتصادي**: بتطوير الاقتصاد في المناطق الإقليمية، يمكن توسيع نطاق النمو الاقتصادي في مصر وتحقيق التوازن الاقتصادي بين مختلف الأقاليم.

٧. **التوسع وتسهيل إجراءات منح التراخيص لشركات الشحن الداخلي والدولي**:

ويجب أن يتم ذلك وفق آليات محددة وواضحة وصارمة وفق أحدث الطرق أسوة بشركات النقل الدولية. وفي هذا الصدد يمكن الاعتماد على بعض الخطوات المهمة في تنفيذ والترخيص لتلك الشركات وفق ضوابط صارمة بضرورة الالتزام بمواعيد وآليات والحفاظ على المنتجات التي يتم شحنها لموجب مواثيق وقوانين تجارية شديدة الصرامة تحافظ على طبيعة ومكونات وتوقيت نقل البضائع، حيث إن عمل شركة شحن دولي من الباب إلى الباب يتطلب التخطيط الجيد والاستثمار في التكنولوجيا والبنية التحتية وتوفير خدمات عالية الجودة للعملاء لتحقيق النجاح والنمو في هذه الصناعة.

(٣) مشكلات التسعير:

توجد العديد من العوامل التي تؤثر بدرجة كبيرة على تكلفة المنتجات المصرية وتحديد تسعيرها بشكل تنافسي في الأسواق المحلية والدولية وأهمها التغير في سعر صرف الجنية وايضاً:

١. **تكاليف الإنتاج**: ترتفع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار المواد الخام والطاقة والعمالة، مما يؤثر على تكلفة المنتج النهائي.
٢. **البيروقراطية**: تواجه الشركات الصناعية العديد من الإجراءات البيروقراطية والمعاملات الروتينية التي تؤثر على كفاءة الإنتاج وتزيد من التكاليف.
٣. **التكنولوجيا والابتكار**: قد تفتقر بعض الصناعات المصرية إلى التكنولوجيا الحديثة والابتكار، مما يؤثر على جودة المنتج وقدرته التنافسية.
٤. **المنافسة الخارجية**: تواجه المنتجات المصرية منافسة شرسة من المنتجات المستوردة، وقد تكون هذه المنتجات أرخص بسبب دعم حكومي في بلد المصدر.
٥. **تقلبات سعر الصرف**: تقلبات سعر الصرف يمكن أن تؤثر على تكلفة المواد المستوردة وتسبب عدم استقرار في تسعير المنتجات.
٦. **قوانين التجارة والجمارك**: بعض التشريعات التجارية والجمركية قد تؤثر على الصادرات والواردات وتجعل التسعير أكثر تعقيداً.
٧. **قدرة الشراء للمستهلكين**: قد تؤثر قدرة الشراء للمستهلكين والطلب الداخلي المحدود على قدرة الشركات على تحديد أسعار منتجاتها.

للتغلب على هذه المشكلات، يمكن أن تتخذ الشركات الصناعية المصرية خطوات لتحسين كفاءة الإنتاج والتقنيات المستخدمة، والاستثمار في التدريب والتطوير للعمالة. كما يمكن أن تستكشف الشركات الفرص للتصدير وتوسيع أسواقها خارج البلاد لتحسين إيراداتها وتعزيز التنافسية. كما تحتاج الحكومة إلى دعم صناعاتها المحلية من خلال تقديم الحوافز وتبسيط الإجراءات البيروقراطية وتطوير بنية تحتية مناسبة لدعم الصناعات المحلية خلال **مجموعة من الحلول المقترحة** التالية:

١- **إمكانية عمل نظام الكارتيلات الاستيرادية لكل قطاع بحيث يتم الشراء بكميات كبيرة وبطريقة مركزية لأهم المواد الأولية التي تدخل في العديد من الصناعات. وذلك يسهم في تقليل تكلفة الاستيراد.**

الكارتيلات هي اتفاقيات بين شركات متنافسة للمحافظة على السوق وتحديد الأسعار والكميات والتقسيم الجغرافي للسوق، كما يمكن اتباع ما يلي:

١. **توفير الحوافز**: يمكن للدولة تقديم حوافز وإعفاءات ضريبية للشركات التي تقوم بشراء كميات كبيرة من المواد الخام لاستخدامها في الصناعات المحلية.
٢. **التسهيلات الجمركية**: يمكن للحكومة تبسيط الإجراءات الجمركية وتقليل الرسوم والضرائب المفروضة على المواد الخام المستوردة.
٣. **الشراكات الحكومية-الخاصة**: يمكن تشجيع الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص لتوفير الاستثمارات والموارد اللازمة للشراء بكميات كبيرة من المواد الخام.
٤. تعزيز البنية التحتية: تحسين البنية التحتية والنقل اللوجستي يمكن أن يساهم في تقليل تكاليف الاستيراد وزيادة الكفاءة.
٥. **البحث عن مصادر بديلة**: يمكن أن تعمل الدولة على البحث عن مصادر بديلة للمواد الخام المستوردة وتشجيع التعاون مع دول أخرى للتجارة العادلة والمنفعة المتبادلة.

٢- **توفير العملة الصعبة لاستيراد المواد الأولية والخام للمصانع وفق نظام حصص محددة لكل شركة** وفي ضوء متوسطات كمية الاستيراد للشركات المصدرة والحاصلة على جائزة الرئيس السيسي للجودة والتميز.

٣- **ضرورة منح امتيازات ضريبية وجمركية** للشركات المصدرة.

٤- **تفعيل دور جمعية حماية المستهلك** وتسهيل إجراءات وخطوات الإبلاغ عن الاستغلال والاحتكار للسلع المصرية والمستوردة. ويجب إعادة هيكلة الجمعية وحصول العاملين بها على الضبطية القضائية وتحديد مهام الجمعية فيما يلي:

١. **التوعية والتثقيف**: بتوعية المستهلكين حول حقوقهم وواجباتهم وكيفية الحماية من الممارسات التجارية غير العادلة والاحتيالية.
٢. **التحقيق والبلاغات**: تستقبل الجمعية شكاوى المستهلكين وتقوم بالتحقيق فيها وفحص الممارسات غير القانونية وتقديم التوصيات والإجراءات اللازمة.
٣. **حماية المستهلكين**: تعمل الجمعية على حماية المستهلكين من الإعلانات الكاذبة، وضمان سلامة المنتجات والخدمات المقدمة لهم.
٤. **الرصد والمراقبة**: تقوم الجمعية بمراقبة الأسواق والمتاجر للتأكد من تطبيق القوانين واللوائح المتعلقة بحماية المستهلك.
٥. **الشكاوى والتحكيم**: تقوم الجمعية بالتوسط في حل النزاعات بين المستهلكين والشركات من خلال آليات التحكيم والوساطة.

٦. **التشريعات والمناشط القانونية**: تعمل الجمعية على تقديم التوصيات والمقترحات لتحسين التشريعات والقوانين المتعلقة بحماية المستهلك.
٧. **التعاون والتنسيق**: تعمل الجمعية على التعاون مع الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المعنية بحماية المستهلك لتحقيق أهداف مشترك

٥- **التسعير العادل للمنتجات** بناء على فواتير الشراء للمنتجات الأجنبية والمواد الخام الداخلة في الإنتاج

وذلك من خلال انشاء وحدات مستقلة تابعة لوزارة التجارة لها صفة الضبطية القضائية لمتابعة وضع السوق المحلى من حيث الغش التجاري في بلد المنشأ أو السعر المبالغ فيه، أو المنتجات المنتهية الصلاحية. او المقلدة والتي لا تحمل علامات تجارية مسجلة، لمحاربة الغش التجاري والمصانع غير المرخصة والتي تبيع منتجاتها من خلال تزوير العلامات التجارية الأصلية والتشهير بهم وفرض غرامات مالية فورية كبير لمحاربة اقتصاد الظل.

وبالنسبة للصناعات الرئيسة مثل الأدوية - الحديد والصلب- الصناعات الكيماوية-صناعات مواد البناء - يجب توحيد أسعار المنتجات مثل وعدم تركها لكل شركة تقوم بوضع السعر دون رقابة، من خلال تشكيل لجان تسعير تلك المنتجات ووضع حدود سعرية بناء على التكلفة الحقيقية للمنتج.

(٤) الترويج

على الرغم من وجود العديد من المنتجات المصرية ذات الجودة العالية والمتميزة وعلى وجه الخصوص الأثاث المنزلي، إلا أن الترويج لهذه المنتجات في الخارج يمكن أن يواجه بعض المشاكل والتحديات. من بين هذه المشاكل:

١. **الوعي الدولي**: قد يكون للمنتجات المصرية صورة ضعيفة في الأسواق العالمية نتيجة لنقص الوعي الدولي حول تلك المنتجات وعدم تعريف العملاء المحتملين بالعلامات التجارية المصرية المتميزة.
٢. **التحديات اللوجستية**: من الممكن أن تواجه المنتجات المصرية صعوبات في الوصول إلى الأسواق العالمية بسبب التحديات اللوجستية وارتفاع تكاليف الشحن والجمارك.
٣. **المنافسة العالمية**: توجد منافسة شرسة في الأسواق العالمية وعلى المنتجات المصرية أن تجد طرقًا للتميز والتفوق عن منافسيها العالميين.
٤. **الثقة والجودة**: قد يعتبر العملاء الدوليون المنتجات المصرية غير موثوقة أو يشككون في جودتها، وهذا يمكن أن يؤثر سلباً على السمعة والتصور العام للمنتجات المصرية.
٥. **التوجهات الثقافية**: قد تواجه المنتجات المصرية بعض الصعوبات في التأقلم مع توجهات واحتياجات الأسواق العالمية المختلفة نظرًا للاختلافات الثقافية.
٦. **الدعم الحكومي**: قد يحتاج قطاع التصدير في مصر إلى مزيد من الدعم الحكومي والتشجيع لتحسين عمليات التصدير وزيادة قدرة المنتجات على الوصول إلى الأسواق العالمية.
٧. **استراتيجيات التسويق:** قد يكون هناك حاجة إلى تحسين استراتيجيات التسويق والترويج للمنتجات المصرية في الأسواق الدولية، بما في ذلك استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتسويق الرقمي بفاعلية.

الحلول المقترحة لعلاج مشكلات توزيع المنتجات:

للتغلب على هذه المشاكل، يجب على الشركات المصرية المصنعة أن تركز على تحسين جودة المنتجات وتقديمها بأسعار تنافسية. كما يمكن أن تلعب الدبلوماسية الاقتصادية دورًا مهماً في تعزيز التجارة وتيسير تصدير المنتجات المصرية. أيضًا، العمل على تعزيز الصورة الإيجابية للمنتجات المصرية من خلال حملات إعلانية وتوظيف مؤثرين رقميين لتعزيز التواجد الرقمي للعلامات التجارية المصرية. أيضا، التحرك نحو الاستثمار في البحث والتطوير لتطوير منتجات مبتكرة ومتطورة قد تساعد في تجاوز التحديات وكسب مكانة في الأسواق العالمي ويمكن القيام بما يلي:

- إقامة حملات إعلانية لدعم المنتجات المصرية المتميزة تحت عنوان (ادعم المنتج المصري) او (صنع بفخر في مصر).
- منح امتيازات الرعاية للشركات المصرية المتميزة في التصدير أو الحاصلة على جوائز الجودة مجانا في المحافل والمعارض المصرية.
- الترويج للمنتجات الصناعية المصرية في المحافل الدولية والسفارات والقنصليات في الخارج.
- الإعلان عن جوائز التميز في الجودة للمصانع في رحلات مصر للطيران والرحلات الدولية.

دور جامعة دمياط في حل مشكلات صناعة الأثاث

١- يمكن أن تساهم كلية الفنون التطبيقية، وخاصة قسم الأثاث، بدور حيويً في تنمية الابتكارات في صناعة الأثاث. بغرض تحسين عملية التصميم والإنتاج، ويمكن أن تساهم الجامعة بتقديم الدعم المادي وتوفير البنية التحتية المناسبة للقيام بدور فاعل في تنمية الابداع والابتكار في تصميم الأثاث من خلال **استحداث حاضنة أعمال تصميم وتطوير الأثاث** والتي يمكن أن تقوم بالدور التالي:

- **تعزيز الإبداع والتصميم**: يمكن أن تقدم الكلية برامج تعليمية تشجع الطلاب على الإبداع والتفكير الابتكاري في تصميم الأثاث. يجب تحفيز الطلاب على اكتشاف أساليب ومواد جديدة للتصميم واستخدام تقنيات حديثة في العملية الإبداعية.
- **التطور التكنولوجي**: يمكن أن تستخدم الكلية أحدث التقنيات والبرامج في مجال التصميم والإنتاج، مثل تصميم النمذجة ثلاثية الأبعاد والطباعة ثلاثية الأبعاد، لتمكين الطلاب من تطوير أفكارهم بشكل أكثر دقة وسرعة.
- **البحث والتطوير**: يمكن للكلية أن تشجع البحث والتطوير في مجال صناعة الأثاث. يمكن أن تتعاون الكلية مع المصانع في دمياط الجديدة والمصممين لتحسين المنتجات الحالية وتطوير منتجات جديدة تلبي احتياجات السوق والعملاء.
- **التعاون مع القطاع الصناعي**: يمكن أن تساهم الكلية في تعزيز التعاون بين الأكاديميين والصناعيين في صناعة الأثاث. يمكن للكلية تقديم ورش عمل ودورات تدريبية للعاملين في الصناعة لتحسين مهاراتهم ومعرفتهم بأحدث التطورات التكنولوجية والتصميمية.
- **التركيز على الاستدامة:** يمكن أن تدعم الكلية الابتكارات المرتبطة بالاستدامة في صناعة الأثاث، مثل استخدام المواد البيئية وتصميم المنتجات ذات الأثر البيئي المنخفض.

- **المسابقات والمعارض**: يمكن أن تنظم الكلية مسابقات ومعارض للطلاب لعرض ابتكاراتهم وأفكارهم في مجال تصميم الأثاث. يمكن أن تكون هذه المناسبات فرصة للطلاب للاحتكاك بالصناعة والحصول على التعليقات والتوجيه من المهنيين. تناول دور الجامعة بشكل عام وكلية التجارة بشكل خاص في حل هذه المشاكل

٢- **المساعدة في إنشاء حاضنة أعمال (Business Incubators) بكلية التجارة** من خلال توفير المكان المناسب وكذلك الدعم المادي لأعضاء هيئة التدريس للقيام بدور فاعل في تنمية الأفكار الإبداعية والابتكارية للأفكار الريادية لإنها تلعب دورًا مهمًا في تنمية الأفكار الريادية ودعم رواد الأعمال في بدء وتطوير شركاتهم الناشئة. وتساهم بشكل فعال في تعزيز الابتكار والاستدامة الاقتصادية وخلق فرص عمل. وتساهم هذه الحاضنة في:

- **توفير بيئة داعمة:** تقدم حاضنات الأعمال بيئة محفزة وداعمة للرواد والمبتكرين. توفر مساحات عمل مشترك وبنية تحتية تكنولوجية متطورة تسهل عملية الابتكار والتطوير.
- **الاستشارات والتوجيه**: تقدم حاضنات الأعمال استشارات وتوجيه للرواد حول مختلف جوانب إدارة الأعمال وتطوير الأفكار الريادية. يمكنها مساعدة المشاريع الناشئة في وضع الاستراتيجيات والخطط التشغيلية والتسويقية.
- **التمويل وجذب الاستثمارات**: تساعد حاضنات الأعمال الرواد في الوصول إلى التمويل اللازم لبدء وتنمية أعمالهم. قد توفر فرصًا للتمويل الاستثماري من المستثمرين أو الجهات الحكومية أو الهيئات المانحة.
- **الشبكات والتواصل**: توفر حاضنات الأعمال فرصًا للتواصل والتواصل بين رواد الأعمال والمستثمرين والمؤسسات والهيئات الداعمة. يمكن أن تساعد على بناء شبكات قوية تعزز فرص النجاح والنمو.
- **التدريب وورش العمل**: تنظم حاضنات الأعمال دورات تدريبية وورش عمل حول مواضيع مختلفة مثل الابتكار، والتسويق والتمويل وغيرها. تساهم هذه الفعاليات في تطوير مهارات رواد الأعمال وزيادة قدراتهم.

٣- **انشاء مسرعات أعمال في كلية التجارة (Business Accelerators) وهي** برامج تسريع تستهدف المشروعات الصغيرة والناشئة لمساعدتها في تحقيق النمو والتطور بشكل أسرع وأكثر فاعلية. تقدم هذه المسرعات الدعم والتوجيه للمشروعات الناشئة للتغلب على التحديات والمساعدة في تحقيق نجاحها. وتلعب مسرعات الأعمال دورًا حيويًا في تنمية المشروعات الصغيرة وذلك من خلال:

- **التوجيه والمشورة:** تقدم مسرعات الأعمال إرشادات ونصائح للرواد حول العمليات الأساسية لإدارة الأعمال مثل التخطيط الاستراتيجي، وإدارةالعمليات والتسويق والمبيعات. يساعد هذا الدور في تجاوز العقبات وزيادة فرص النجاح.
- **الوصول إلى الشبكات الأعمال:** توفر مسرعات الأعمال فرصًا للرواد للتواصل مع مستثمرين وشركاء محتملين ومسؤولين حكوميين وأصحاب خبرات في صناعة معينة. يمكن لهذه الشبكات تسريع نمو المشروع وتوفير فرص للتعاون والشراكات الاستراتيجية.
- **التمويل والاستثمار**: تقدم مسرعات الأعمال فرصًا للحصول على التمويل اللازم لتطوير المشروع وتنميته. يمكن للمسرعات أن تقدم استثمارات رأس المال الأساسي أو تسهيل عملية جذب المستثمرين.

- **التدريب وورش العمل**: تنظم مسرعات الأعمال دورات تدريبية وورش عمل حول مواضيع متعددة تهم الرواد وتساعدهم على تطوير مهاراتهم وزيادة معرفتهم بإدارة الأعمال.
- **تقديم الموارد والخدمات**: توفر مسرعات الأعمال مجموعة من الموارد والخدمات التي يمكن أن تسهم في تحسين عمليات المشروع مثل الدعم الفني، والاستشارات القانونية والتسويقية والتكنولوجية.
- **انشاء حاضنة تكنولوجية في كلية الذكاء الاصطناعي**: إن إنشاء حاضنة تكنولوجية في كلية الذكاء الاصطناعي خطوة استراتيجية تساعد في دعم رواد الأعمال والمبتكرين في مجال الذكاء الاصطناعي وتسريع نمو المشاريع الناشئة المبنية على هذه التقنية المتقدمة. ويجب انشائها وفق مجموعة من الخطوات الرئيسية التالية:
- **دراسة الجدوى**: يجب أن تبدأ بإجراء دراسة جدوى شاملة لتحديد فرص النمو والاحتياجات في سوق الذكاء الاصطناعي. هذه الدراسة يجب أن تشمل تحليل للمنافسين واحتياجات المستهلكين والقدرات الداخلية للكلية.
- **وضع الاستراتيجية والرؤية**: يجب على الكلية وضع استراتيجية ورؤية واضحة للحاضنة التكنولوجية والتحديد بشكل واضح للأهداف التي ترغب في تحقيقها من خلالها.
- **تجهيز البنية التحتية**: يجب تجهيز المرافق والمساحات الملائمة لاستضافة الشركات الناشئة وفرق العمل الصغيرة. يمكن أن تكون هذه المرافق تضم مكاتب ومختبرات وقاعات اجتماعات.
- **تشكيل فريق العمل**: يجب تعيين فريق عمل متميز ومؤهل لإدارة الحاضنة وتوفير الدعم الفني والاستشارات للشركات الناشئة.
- **تطوير برامج الدعم**: يجب وضع برامج دعم شاملة تشمل التوجيه والمشورة والتدريب والتمويل والدعم التقني للمشاريع الناشئة.
- **بناء شبكة الشركاء**: يجب أن تعمل الحاضنة على بناء شبكة قوية من الشركاء والمستثمرين والجهات الحكومية والهيئات المانحة التي تدعم الابتكار وريادة الأعمال.
- **الترويج والتسويق**: يجب أن تروج الحاضنة لنفسها وبرامجها وتتواصل مع المشاركين المحتملين وتشجعهم على المشاركة في الحاضنة.
- **بناء بيئة ابتكارية**: يجب على الحاضنة توفير بيئة ابتكارية تسمح للمشاريع الناشئة بالتفكير الخلاق وتحقيق التجارب الجديدة.
- **قياس الأداء**: يجب على الحاضنة قياس أدائها بانتظام وتقييم النتائج والتحسين المستمر للبرامج.
- **التوسع والتطوير**: يجب أن تعمل الحاضنة على التوسع والتطوير المستمر لتلبية احتياجات السوق وتحقيق أقصى فائدة من الفرص المتاحة.

ثانياً: المشكلات التمويلية للصناعة في محافظة دمياط

يعاني القطاع الصناعي بمحافظة دمياط بصفة خاصة وعلى مستوى مصر بصفة عامة من العديد من المشكلات المرتبطة بتمويل المشروعات، ومن أهم تلك المشكلات:

١- **ارتفاع تكاليف التأسيس وتعدد الرسوم المدفوعة**، نظرا لصعوبة استخراج تراخيص التشغيل وتعدد الجهات والموافقات المطلوبة لذلك.

٢- **توقف بعض المشروعات الصناعية بسبب عدم قدرتها على تدبير العملة الصعبة اللازمة لاستيراد أجزاء من المنتج**، حيث يتحمل المستوردون والمصدرون فرق العملة نظراً لتعدد قيم أسعار العملات الأجنبية وعدم توحيدها.

٣- **ارتفاع تكاليف تمويل المشروعات** وذلك يقلل المبادرات الحكومية.

٤- **ارتفاع تكلفة الأراضي في المناطق الصناعية**، حيث تضع هيئة التنمية الصناعية أسعارا مرتفعة للأراضي المخصصة والتي تجعل تكلفة إنشاء المصانع مرتفعة مما يقلل جاذبية المناطق الصناعية بدمياط وقدرتها على جذب الاستثمار. كذلك غياب الشفافية والموضوعية في التخصيص والتسعير، وغياب المعلومات المتكاملة عن الأراضي المتاحة وأسعارها وإجراءات الحصول عليها وعدم وجود معايير للتسعير.

٥- **نقص الموارد الأجنبية والحصول عليها من السوق السوداء يؤدي لارتفاع تكلفة المنتج وبالتالي يخفض القدرة التنافسية للمنتج المحلي**، فقد حدث ركود للسوق المحلي وصل لمرحلة الكساد بالإضافة الى انخفاض طلبات الشراء في الاسواق الخارجية من مصر نتيجة الزيادة كبيرة في أسعار مدخلات الانتاج سواء كانت محلية او مستوردة وبالتالي زيادة كبيرة في اسعار المنتج النهائي.

٦- **ارتفاع أسعار إدخال المرافق للمنشآت الصناعية**، مثل تكاليف التشغيل وأسعار الكهرباء والطاقة والمياه، كما أن تسعير منتجات الطاقة المختلفة للمنشآت الصناعية لا يتبع معيار أو مرجعية موحدة، بل يختلف بحسب طبيعة القطاع الصناعي.

٧- **تشكل الضرائب عبئا كبيرا على المنتج الصناعي**؛ حيث تؤدى إلى ارتفاع السعر الذي يصبح في معظم الأحيان غير تنافسي. ولعل من أهم المشكلات والصعوبات التي تواجه الشركات الصناعية المصدرة: فرض ضريبة قيمة مضافة على السلع الرأسمالية والذي يؤدى لارتفاع تكلفة الإنتاج بصورة تضعف من القدرة على المنافسة الخارجية.

في ضوء ما سبق يمكن تقديم عدة مقترحات لحل المشكلات التمويلية كما يلي:

١- **تعزيز مبدأ اللامركزية في ادارة المناطق الصناعية** وتعزيز مفهوم الحوكمة والشفافية وممارسة الادارة الرشيدة.

٢- **تيسير تدفق المعلومات بين كافة الجهات المعنية بالمناطق الصناعية** واتخاذ القرارات الخاصة بإدارة المناطق الصناعية بها ووضع السياسات التي يتم العمل بها تيسيراً على المستثمرين والجهات الحكومية من جهة وتذليل العقبات التي تواجه المستثمرين من جهة اخرى بهدف النهوض بالصناعة والاستثمار وتنمية وتطوير المناطق الصناعية والنهوض بها من أجل توفير المزيد من فرص التشغيل، ودفع عجلة التنمية المستدامة.

٣- **التسهيل بقدر المستطاع على المستثمرين والعمل بروح القانون لزيادة حجم الاستثمار**. وإشراك المستثمرين مع الدولة والجهات الحكومية المعنية بالتنمية الاقتصادية والمناطق الصناعية.

٤- **تخصيص جهة واحدة لتعامل المصانع** معها في حال انشاء وترخيص النشاط واستخراج جميع الموافقات والتراخيص بسهولة ويسر في وقت زمني محدد.

٥- **توجيه البنوك نحو زيادة نسبة القروض الممنوحة لتمويل الشركات**، بالإضافة لتولي البنوك الأولوية في التمويل للقطاعات الاقتصادية المهمة وبالأخص الشركات الصناعية وتلك المنتِجة

للمكونات الوسيطة، وذات القيمة المضافة المرتفعة، مع الاهتمام بالمشروعات ذات الأفكار الريادية والمبتكرة والتي تستهدف التصدير.

٦- **توفير التمويل المناسب للمصانع من البنوك الحكومية** دون مغالاة في احتساب أسعار الفائدة والتعامل مع الصناعة على أنها تختلف تماماً عن التجارة.

٧- **توفير قطاع أراضي صناعية لتوسعات المصانع** أو إنشاء مصانع جديدة.

٨- **تخفيف العبء الضريبي عن كاهل أصحاب المصانع** وتشجيع بعض الأنشطة الإنتاجية والخدمات الاستراتيجية.

٩- **تحديد تكلفة المنشأة "أرض ومباني" وفقا للأسعار الحالية السائدة بالسوق**، بعد خصم إهلاك للمباني دون الأرض، ويراعي في حساب تكلفة الأرض الأخذ بالأسعار التي تحددها الجهات المختصة.

١٠- **اقامة مؤتمر سنوي لمناقشة المعوقات المالية التي تواجه أصحاب الأعمال** والصناعات وكيفية التغلب عليها.

مقترحات حل المشكلات التمويلية وآليات تنفيذها

التوصيات	اليات التنفيذ	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الأفق الزمني
١- زيادة مخصصات هيئة التنمية الصناعية من الأراضي وفق آليات موضوعية وشفافة	- إنشاء نظام معلومات متكامل ومحدث ومتاح عن الأراضي الصناعية. - استبدال التشريعات العديدة الخاصة بالأراضي بقانون موحد ومبسط لإدارة أراضي الدولة.	- هيئة التنمية الصناعية - هيئة المجتمعات العمرانية	الأجل الطويل
٢- تخفيف العبء الضريبي عن كاهل أصحاب المصانع	- تطبيق نظام الضريبة القطعية بحيث يتم ربط قيمة ثابتة على أي منشأة ولا يتم رفع تلك القيمة إلا في ضوء فحص الفواتير والمستندات وإثبات أن المستحق على المنشأة يزيد عن تلك القيمة. - ضرورة النظر في تطبيق المقترحات المقدمة من وزارة التجارة والصناعة في مشروع قانون الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر فيما يخص التسهيلات الضريبية والإجرائية لتلك المنشآت.	- مصلحة الضرائب المصرية	الأجل الطويل
٣- تخفيض أسعار المرافق والخدمات العامة للمنشآت الصناعية	- دراسة إمكانية تقسيط المرافق لفترة تتناسب مع حجم المشروع، وتيسير السداد على المشروعات الصناعية. - تطبيق آلية موحدة لتسعير منتجات الطاقة للمصانع مع ربطها بالأسعار	- وزارة المالية - وزارة الكهرباء - وزارة البترول	الأجلين القصير والمتوسط

	العالمية وفقا لمعادلة محددة صعودا ونزولا. - تحقيق مرونة في تسعير الغاز للمصانع كثيفة الاستهلاك بحيث تتواكب مع الأسعار العالمية وتضمن للمصانع المصرية المنافسة مع المنتج العالمي.		
٤- تسهيل اجراءات التراخيص الصناعية	- تمكين هيئة التنمية الصناعية من أداء دورها بشكل فعال من خلال وقف تدخلات الجهات الأخرى في إجراءات منح الترخيص الصناع، أو إلغاءه. - دعم الهيئة بمزيد من المخصصات المالية على المدى القصير لزيادة القدرة البشرية والتقنية وتمكينها من الانتشار في كافة المحافظات بفعالية وكفاءة.	- هيئة التنمية الصناعية	الأجل القصير
٥- تفعيل برنامج دعم الصادرات	- رفع مستوى تنافسية المنتج المصري في الأسواق العالمية وليس مجرد تقديم مساندة نقدية للمصدرين مقابل فواتير التصدير . - ينبغي أن يرتبط دعم الصادرات أو استبدال الواردات بمجموعة من الحوافز غير النقدية، مثل تخصيص الأراضي وترفيقها، وتدريب العمالة، وحوافز جمركية وضريبية، وتشجيع إدخال تقنيات إنتاج حديثة. - إعادة النظر في زيادة مخصصات الدعم بالتوازي مع تغيرات سعر العملة.	- وزارة المالية - وزارة الصناعة	الأجل الطويل
٦- عقد مؤتمر سنوي لمناقشة المعوقات المالية التي تواجه أصحاب الأعمال والصناعات	– تقديم الاستشارات المالية للقطاع الصناعي والخدمي بالمحافظة .	– جامعة دمياط – وزارة الصناعة	الأجل المتوسط
٧- توجيه البنوك نحو زيادة نسبة القروض الممنوحة لتمويل الشركات	– خفض نسبة الفائدة على القروض .	- البنوك	الأجل القصير والمتوسط

ثالثاً: الجوانب التشريعية والمشاكل الضريبية

تعتبر الضرائب مصدر من مصادر الدخل المهمة للدولة فهي تعمل على زيادة إيرادات الخزينة العامة. وتستهدف الحكومة فرض الضرائب من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسن وتيرة نمو الاقتصاد، ومن جانب اخر تعتبر الضرائب المفروضة على القطاع الصناعي من اهم هذه الضرائب التي تستخدمها الحكومة لتمويل العديد من المبادرات والخدمات. وعادةً ما تفرض الحكومات هذه الضرائب كجزء من نظام الضرائب العامة والتي تستخدم لتمويل خدمات الحكومة والمشاريع العامة مثل الطرق والجسور والمدارس والمستشفيات وغيرها.

ومن هذا المنطلق تشكل الضرائب عبئاً كبيراً على المنتج الصناعي؛ حيث تؤدى إلى ارتفاع السعر الذي يصبح في معظم الأحيان غير تنافسي و**لعل من أهم المشكلات والصعوبات التي تواجه الشركات الصناعية المصدرة**:

١) استمرار العمل بنظام التقدير الجزافي للضرائب وعدم الاعتداد بالميزانيات والإقرارات المقدمة
٢) فرض ضريبة قيمة مضافة على السلع الرأسمالية يؤدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج بصورة تضعف من القدرة على المنافسة الخارجية.
٣) رفع حد التسجيل للشركات إلى ٥٠,٠٠٠ جنيه مصري في ضوء قانون ضريبة القيمة المضافة.

وتأتي المشكلة الاولي التي تواجه هذا القطاع هو عدم تمكن الشركات المصدرة من استرداد ضريبة القيمة المضافة على مدخلات الإنتاج من خامات ومستلزمات استخدمت في منتجات تم تصديرها لمدة طويلة قد تستغرق سنوات، ويسقط استردادها بعد عامين.

دور الدولة في الإصلاح التشريعي والإجرائي بقطاع الصناعة:

١) قانون التراخيص الصناعية: تم إصدار قانون تيسير إجراءات منح التراخيص الصناعية رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧، والذي يهدف إلى تقليل المدة الزمنية اللازمة لإصدار ترخيص صناعي من ٦٣٤ يوم إلى أقل من أسبوعين، بالإضافة إلى تمكين ٨٠٪ من الصناعات بإصدار تراخيص بالإخطار، و٢٠٪ من الصناعات بتصريح مسبق وهي الصناعات الثقيلة والكثيفة.
٢) تفعيل قانون تفضيل المنتجات المحلية في العقود الحكومية بما يسمح بتحسن الفرص البيعية للصناعات المحلية وزيادة إنتاجها وإصدار اللائحة التنفيذية له.
٣) الانتهاء من صياغة المقترح الخاص بتحويل هيئة التنمية الصناعية إلى هيئة اقتصادية وتم عرضه على مجلس النواب.
٤) الانتهاء من قانون المجالس التصديرية.
٥) الانتهاء من قانون إنشاء الهيئة الاقتصادية لتنمية المثلث الذهبي.
٦) قانون سلامة الغذاء: تم إعداد مشروع القانون الخاص بإنشاء هيئة سلامة الغذاء والموافقة عليه من مجلس الوزراء وإقراره من البرلمان.
٧) قد قامت الحكومة المصرية بإنشاء صندوق تنمية الصاد ارت وذلك بهدف دعم الصادرات وتنميتها، ومن خلاله يحصل المصدرون على دعم من صندوق تنمية الصادرات لمساندتهم وتحفيزهم في مجال التصدير، إلا أن هذا الدعم يدخل ضمن أرباح المصدر التي يحاسب عنها في وعاء ضريبة الدخل.

أهم الحلول المقترحة لدعم دور الدولة في تبسيط التشريعات الضريبية:

١) الغاء ما يسمى بالتقدير الضريبي (الجزافي)، فيجب تطبيق القانون فيما يخص الاعتداد بالإقرار الضريبي ويتم عمل فحص عشوائي للمستندات المقدمة وإذا ثبت خلاف ما هو في الإقرار يتم إعادة التقييم.
٢) أهمية وضوح القوانين واللوائح والتعليمات الضريبية وتبسيطها من أجل تخفيض السلطة التقديرية للعاملين بالإدارة الضريبية.
٣) تطبيق نظام الضريبة القطعية بحيث يتم ربط قيمة ثابتة على أي منشأة ولا يتم رفع تلك القيمة إلا في ضوء فحص الفواتير والمستندات وإثبات أن المستحق على المنشأة يزيد عن تلك القيمة.
٤) عمل رقم قومي للمنشأة يتم التعامل به مع مختلف أنواع الضرائب التي حددها القانون التي تخضع لها المنشأة (ضرائب دخل قيمة مضافة، جمارك، تأمينات .... وجهات حكومية أخرى)
٥) التزام سلطات الضرائب باعتماد الميزانيات المقدمة المعتمدة والتي مر عليها خمس سنوات اعتماداً نهائياً لحل المنازعات الضريبية وتحصيل الضريبة بشكل أسرع.
٦) ضرورة النظر في تطبيق المقترحات المقدمة من وزارة التجارة والصناعة في مشروع قانون الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر فيما يخص التسهيلات الضريبية والاجرائية لتلك المنشآت.
٧) وضع نظام ضريبي مبسط خاص للمشروعات أو المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنظام الضريبة الموحدة بهدف تخفيض تكلفة الالتزام الضريبي على تلك المشروعات مع ضرورة تحديد ضريبة قطعية للمشروعات متناهية الصغر.
٨) تعديل قانون الضريبة العقارية، أو إصدار تشريع جديد لإلغاء الضريبة العقارية على المنشآت (مصانع، مستشفيات ..... إلخ).
٩) توحيد القيمة المضافة مع ضريبة الدخل في إقرار واحد.

من ناحية اخري قامت الدولة المصرية بعدد من الإجراءات لتشجيع الصناعة المحلية وجذب الاستثمار الأجنبي وفي هذا الصدد، جاء قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ لتحقيق المزيد من الثقة في مناخ الاستثمار المصري من خلال زيادة الضمانات الممنوحة للمستثمرين وتنويع الحوافز الضريبية والجمركية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المستهدفة والمناطق الجغرافية الأكثر احتياجًا للتنمية. وذلك مع ضمان تقديم خدمات استثمار متطورة لتحقيق التنمية المستدامة، فقد تركزت أهم مواد القانون على الآتي:

١) تحصيل ضريبة جمركية بفئة موحدة مقدارها (٢%) على كافة ما يتم استيراده من آلات ومعدات وأجهزة لصالح المشروع.
٢) تحمل الدولة قيمة ما يتكفله المستثمر لتوصيل المرافق إلى المصانع المخصص لها للمشروع الاستثماري، كما تتحمل جزءًا من تكلفة التدريب الفني للعاملين.
٣) قامت الدولة أيضًا بتنفيذ بعض الإجراءات المُتعلقة بدفع الضرائب لتحسين بيئة ممارسة الأعمال حيث قامت عام ٢٠١٩ بمد المبالغ النقدية المستردة لضريبة القيمة المضافة للمصنعين في حالة الاستثمار الرأسمالي، هذا إلى جانب، إدخال نظام عبر الإنترنت عام ٢٠٢٠؛ لتقديم ودفع كل من ضريبة دخل الشركات وضريبة القيمة المضافة.

والجدير بالذكر أرسي الرئيس عبد الفتاح السيسي دعائم التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة والتي استندت بصفة أساسية على النهوض بالصناعة الوطنية من خلال مبادرة "إرادة" هي مبادرة وطنية تأسست عام ٢٠٠٨؛ بهدف إصلاح الإطار التشريعي والتنظيمي المصري لتعزيز صنع السياسات، وتحفيز الأعمال التجارية، وتشجيع الاستثمار، وإقامة حوار بين الحكومة والشركات. وتؤدي تلك المبادرة دورًا رئيسًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر ورؤية مصر ٢٠٣٠ولها تأثير مباشر على التنمية الاقتصادية وتحسين الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية في عملية التنمية الاقتصادية. وتدور أجندة المبادرة حول تقييم السياسات والقوانين المصرية بشفافية وتقييم تنفيذها بالأدلة، مدعومة بآراء المواطنين وأصحاب المصلحة، وتقود المبادرة إصلاح السياسات بالتعاون مع المجالات العامة والخاصة في الاقتصاد المصري، وتصميم وتنفيذ سياسة مبسطة وقائمة على الأدلة تكون متسقة ومرئية ومتوافقة مع أفضل الممارسات الدولية ومعايير الحكم الرشيد، وتشمل أدوات إرادة المشاورات مع الأطراف المتأثرة إلى جانب تقييم الأثر التنظيمي المسبق / اللاحق للوائح الحالية والجديدة؛ من أجل ضمان لوائح أفضل وإصلاح أفضل لمناخ الاستثمار.

التوصيات:

١) تطوير البنية التحتية يمكن من خلالها تطوير البنية التحتية للحصول على معلومات ضريبية دقيقة ومحدثة.
٢) تحديث النظام الضريبي وجعله أكثر وضوحًا وسهولة في الفهم.
٣) يجب على القطاع الصناعي إدارة الضرائب بشكل فعال وتحديث السجلات الضريبية بانتظام، والتحقق من صحة المعلومات المالية والضريبية التي تقدم للسلطات الضريبية.
٤) يمكن للمصانع الاستعانة بمستشارين ضريبيين لمساعدتها في تحليل وتقييم الضرائب، وتطوير الاستراتيجيات الضريبية الفعالة.
٥) منح مزيد من الحوافز والاعفاءات الضريبية لتشجيع الاستثمار في مشروعات الأساسية.
٦) يجب استبعاد واعفاء الدعم التي تقدمه الحكومة المصرية لتنمية الصادرات من الأرباح التي يحاسب عنها في وعاء ضريبة الدخل.
٧) يسير وتسهيل إجراءات رد رسوم الأمانات والرسوم الأخرى التي تم تحصيلها لشحنات معلقة أو المفرج عنها تحت نظام الإفراج المؤقت، حتى ال تفقد مصلحة الجمارك والضرائب مصداقيتها لدى المستوردين والمصدرين.
٨) اخطار المصانع والشركات من إدارة الحاسب الآلي بوقت كافي برسالة عند الدخول على أنظمة الجمارك برقم متعاملين المستورد لأخذ المرحلة المبدئية (دفتر ٤٦) بميعاد لزوم تجديد المستند الذي سوف ينتهي وتقديمه بعد التجديد مع مراعاة إعطاء مهلة كافية للمصانع.

الآليات المقترحة لتحسين بيئة الاعمال بشكل عام، وبشكل متخصص / قطاعي – جغرافياً / مكانياً على النحو التالي:

١- **تعزيز مبدأ اللامركزية في ادارة المناطق الصناعية** وتعزيز مفهوم الحوكمة والشفافية وممارسة الادارة الرشيدة.

٢- **إشراك المستثمرين مع الدولة والجهات الحكومية المعنية** بالتنمية الاقتصادية والمناطق الصناعية.

٣- **تيسير تدفق المعلومات بين كافة الجهات المعنية بالمناطق الصناعية** واتخاذ القرارات الخاصة بإدارة المناطق الصناعية بها ووضع السياسات التي يتم العمل داخلها تيسيراً على المستثمرين والجهات الحكومية من

جهة وتذليل العقبات التي تواجه المستثمرين من جهة اخرى بهدف النهوض بالصناعة والاستثمار وتنمية وتطوير المناطق الصناعية والنهوض بها من أجل توفير المزيد من فرص التشغيل ، ودفع عجلة التنمية المستدامة الى جانب اتاحة المزيد من الحوافز لتشجيع القطاع الغير الرسمي للعمل في اطار المنظومة الرسمية للدولة ، ودفع عجلة التنمية بما يعود بالخير على الاقتصاد والصناعة المصرية.

٤- **التسهيل بقدر المستطاع على المستثمرين** والعمل بروح القانون لزيادة حجم الاستثمار.

٥- **تخصيص جهة واحدة لتعامل المصانع معها** في حال انشاء وترخيص النشاط واستخراج جميع الموافقات والتراخيص بسهولة ويسر وفي وقت زمني محدد (شباك واحد فعلياً).

٦- **توفير التمويل المناسب للمصانع من البنوك الحكومية** دون مغالة في احتساب أسعار الفائدة والتعامل مع الصناعة على إنهاء تختلف تماماً عن التجارة

٧- **توفير قطع أراضي صناعية** لتوسعات المصانع أو إنشاء مصانع جديدة.

محاور تفعيل الدور التشريعي في تنمية القطاع الصناعي

المشاكل	الجهة المسئولة عن التنفيذ
المشاكل التي تواجه المصانع والمنشآت الصناعية مع الضرائب العقارية وتتمثل في الاتي: **أولاً**: تفعيل العمل والاخذ في تقدير الضريبة على المنشآت الصناعية بما جاء بقرار وزير الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية رقم (٢١٤) لسنة٢٠١٧م – المادة الاولى – في تقدير القيمة المتوسطة لتكاليف إنشاء المتر المسطح من المباني والاعمال شاملاً جميع أنواع التشطيبات الداخلية والخارجية، حيث إن هذا القرار يجب (يلغى) كل ما صدر قبله من قرارات **ثانيا**: تفعيل العمل والاخذ في تقدير الضريبة على المنشآت الصناعية بما جاء بالجدول الاسترشادي الوارد بالقانون رقم (١٩٦) لسنة ٢٠٠٨ الذي نص على أن (٥٠٠٠ م ٢) أرض مقام عليها (٣٠٠٠ ٢) مباني يستحق عليها ضريبة عقارية (١٠٠٠ جنيه) تزيد أو تنخفض بنسبة معينة وبشكل معقول وهذا هو معنى الاسترشادي **ثالثاً**: تفعيل عمل اللجان التي تم تشكيلها بين الاتحاد المصري لجمعيات المستثمرين ومصلحة الضرائب العقارية حسب الخطاب الوارد من الاتحاد للجمعيات في ٢٠٢٢/٣/٧م حسب النطاق الجغرافي كما جاء بالخطاب.	- وزارة المالية - مصلحة الضرائب العقارية
المشاكل التي تواجه المصانع والمنشآت الصناعية مع هيئة التنمية الصناعية ومكتب الهيئة بدمياط الجديدة وتتمثل في الآتي: ١- المكاتب الاقليمية التابعة للهيئة ليس بها كل الصلاحيات ويوجد توزيع إقليمي غير عادل فبورسعيد بها مكتب خاص والدقهلية كذلك لماذا مكتب دمياط يختص بدمياط وكفر الشيخ فهذا يعيق عمل المكتب كثيراً ويزدحم يومياً ويفتقر للموظفين الاداريين فإما إقامة مكتب كفر الشيخ وإزالة العبء عن مكتب دمياط وإما زيادة عدد الموظفين بمكتب دمياط لإنجاز الاعمال كما كان سابقاً.	- وزارة الصناعة والتجارة - الهيئة العامة للتنمية الصناعية

٢- نحتاج الى سرعة الاجراءات خاصة رخص المباني والتنازلات ٣- عدم توفر أراضي صناعية لمشروعات التوسعات للشركات القائمة مع وجود كثير من الاراضي الصناعية غير المستغلة مع المستثمرين غير الجادين وارتفاع اسعار الاراضي ان وجدت ٤- صدور قرار الهيئة المخالف لنص القانون حيث إن المادة (٤) تنص على أن التراخيص بالإخطار منتج لكافة آثار الترخيص، ولا يجوز إصدار قرار يخالف قانون لذلك يلزم الغاء القرار الذي ينص على ان الترخيص بالإخطار لا يوقف المهلة ولا يفرج عن خطابات الضمان وهذا القرار يأخذ الاستثمارات للخلف وتفريغ القانون من محتواه وهذا القانون عانينا كثيراً كي يخرج للنور ويأتي هذا القرار ليعود الى الوراء. ٥- على الهيئة العامة للتنمية الصناعية تحسين أداء العمل في كل ادارتها وخاصة في تقدير رسوم الخدمات المقدمة وفي الاجراءات التي تستغرق وقت طويل جداً بما يؤدي الى تحميل المصانع تكاليف وأعباء وغرامات كبيرة تمنع من منافسة انتاج تلك المصانع. ٦- صدور قرار بتخفيض وإلغاء خطابات ضمان الجديدة وذلك كان قرار رائعاً ولكن أعقبة قرار بزيادة رسوم المهلة الاضافية اضعاف مضاعفة مما كان عليه سابقا وذلك يعيق كثيراً من المستثمرين والمصنعين. ٧- نظام العمل بالهيئة أصبح به روتين اداري رهيب والعديد من الموظفين على قدر كبير من اللامبالاة وعدم المسئولية وهذا واضح جدا وليس لديهم القدرة الكافية للقيام بالعمل المنوط المطلوب منهم. ٨- بعض ادارات الهيئة لا تقوم بمهام وظيفتها كما كان سابقا وذلك من وجهة نظرنا يرجع الى ابتكار إدارة خدمة العملاء (الشباك الواحد) التي لا تقوم بوظيفتها جيدا وذلك يرجع الى قلة معرفة وعدم وجود خبرة لديهم بالأعمال التي تقوم بها الهيئة ويقتصر الدور على متابعة الموظف وسؤاله وهذا يعيق كثيراً جدا انجاز الاعمال وتعطيل المصنعين والمستثمرين ٩- صناديق الاقتراحات والشكاوى الموجود بالهيئة نقوم بكتابة الكثير من الشكاوى ولا يتم البت فيها ولا قراءتها أصلا ولا يقوم أحد بالرد علينا ولا الاتصال بنا ولا نحل المشكلة	
المشاكل التي تواجه المصانع والمنشآت الصناعية المتعلقة بالاستيراد والتصدير: - متحصلات التصدير الى دول عدم الامان: المطلوب تأمين النقدية الخاصة بالتصدير الى دول عدم الامان من خلال فتح اعتماد مستندي مع هذه الدول أو الموافقة على اعتمادها كحاصلات تصدير للاستفادة منها في عملية الاستيراد. - تأخر فتح اعتمادات الاستيراد لمستلزمات الانتاج يضطرنا للاعتماد على المخزون المحلي والشراء بأسعار عالية ترفع اسعار منتجاتنا وتعيق فرص المنافسة في سوق التصدير - تطبيق قانون الاغراق (٩٪) على الواردات يرفع من سعر المنتج ويؤثر على الاستثمار الداخلي والتصدير الخارج. - تحديد مصدر واحد يتم من خلاله الحصول على معلومات تفيدنا بالمتغيرات الاقتصادية ودراسة الاسواق العالمية. - مطلوب تحديد جهة للشكاوى من شركات الشحن حيث يتم تأخير وتغيير مواعيد الشحن بدون التنسيق المسبق	وزارة المالية

- توقف التصدير من مصر الى الخارج تسبب في صناعة الزيوت النباتية لعدم وجود مبيعات محلية حيث باتت مصانع القطاع العام تكفي احتياجات السوق المحلي ولذلك فان مصانع الزيوت النباتية متوقفة بنسبة ٩٥٪ - حدث ركود للسوق المحلي وصل لمرحلة الكساد بالإضافة الى الاسواق الخارجية حدث فيها انخفاض كبير في طلبات الشراء من مصر نتيجة الزيادة كبيرة في اسعار مدخلات الانتاج سواء كانت محلية او مستوردة وبالتالي زيادة اسعار كبيرة في اسعار المنتج النهائي، وبمتابعة احوال مصانع الصناعات الغذائية تكاد تكون متوقفة عن العمل فهي تعمل بأقل من (٤٠٪) من طاقتها ومتجه الى التوقف التام.	
بعض المشاكل التي تواجه المصانع الخاصة بالطرق والبنية التحتية بالمنطقة الصناعية بدمياط الجديدة: بالتواصل مع الجهات الحكومية وجهاز التعمير منذ وقت طويل لتحسين ورفع كفاءة الطرق والبنية التحتية بالمنطقة الصناعية وخاصة الصناعية الاولى وذلك منذ ما يزيد عن (٥) سنوات وجهاز التعمير يفيد ان هناك مناقصة مطروحة لرفع كفاءة الطرق والبنية التحتية بالمنطقة الصناعية وما زالت المصانع تعاني من سوء حالة الطرق الداخلية وكذلك الطرق الخارجية المؤدية للمنطقة الصناعية و كذلك حدوث انقطاع يومي للمياه نظراً لسوء حالة شبكة المياه والصرف الصحي وانقطاع التيار الكهربي لسوء حالة شبكة الكهرباء، واما الأرصفة في حالة سيئة جدا والمصانع تشكو مر الشكوى من حالة الطرق والبنية التحتية بالمنطقة الصناعية الأولى والثانية. - بالإضافة الى سوء حالة التليفونات الارضي والانترنت وضعف شبكات المحمول مما يعوق بشكل كبير انجاز اعمال المصانع حيث ان الانترنت أصبح لا غنى عنه في جميع الأنشطة ومنها الصناعة والانتاج **والحلول المقترحة:** - سرعة انهاء الشركة الراسي عليها المناقصة للأعمال الخاصة برفع كفاءة المنطقة الصناعية. - انهاء اعمال الشركة القائمة حاليا بأعمال كابلات التليفونات والنت بالمنطقة الصناعية منذ أكثر من عام حيث ان هذه الشركة دمرت البنية التحتية بالمنطقة الصناعية (كابلات الكهرباء- خطوط المياه – خطوط الصرف – الطرق الداخلية والخارجية ... الخ). - أو اتخاذ اجراءات سحب الاعمال واسنادها لشركة أخرى. - قام مجلس ادارة الجمعية بعقد أكثر من ست اجتماعات في مواعيد مختلفة خلال العامين الماضيين مع م/ رئيس جهاز تعمير المدينة. دون أي جديد وكلها وعود لم تنفذ حتى تاريخه الماضية.	-وزارة الصناعة / الهيئة العامة للتنمية الصناعية -وزارة الاسكان (هيئة المجتمعات العمرانية) -وزارة الاتصالات
المشاكل التي تواجه المصانع والمنشآت الصناعية مع الجمارك بميناء دمياط ومصلحة الجمارك عموما وتتمثل في النقاط التالي: ١- امكانية التخزين في المستودعات الجمركية للبضائع غير المستوفاة الاعتماد المستندي او طلب تمويل الواردات (نموذج ٤) وذلك لحين الاستيفاء تجنباً للغرامات للتوكيلات الملاحية والتي تسدد بالدولار، وتفادياً للأرضيات لشركات الحاويات، وذلك بربط التخزين بمنظومة MTS حيث إنه لم يتم ربط التخزين بالمنظومة حتى تاريخه.	

٢- امكانية حجز خطاب ضمان عن الرسائل التي لم يتم استيفاؤها لنموذج (٤) أو الاعتماد المستندي وذلك بقيمة الرسائل باعتبارها استيرادية لحين الاستيفاء والافراج عنها بعد سداد الرسوم واستيفاء جهات العروض ويتم تحرير خطاب الضمان بعد استيفاء خطاب الضمان او الاعتماد المستندي تجنباً لتلف البضائع في الدوائر الجمركية او توقف خطوط الانتاج او عدم استيفاء احتياجات السوء وتعطل سلاسل الامداد للخامات والسلع. ٣- ضرورة مد فترة السماح للتحويل للمهمل والبيع لحين استيفاء المطلوب وتوفيق الاوضاع حيث تم بيع بضائع بسبب قصر مدة استيفاء الاعتمادات المستندية او أي مستند اخر ٤- بخصوص الفواتير التي كان مطلوب توثيقها من الغرف التجارية وشهادات المنشأ التي كان مطلوب تصديقها من السفارات المصرية والتي تخص اقرارات جمركية تم الافراج عنها ومع اخذ تعهدات بها خلال الكورونا وحيث انه في ضوء قانون الجمارك الجديد وتعديلاته بعدم طلب توثيق الفواتير من الغرف التجارية وكذلك قرار وزير التجارة بعدم طلب تصديق شهادات المنشأ من السفارات والقنصليات المصرية المطلوب: إلغاء استيفاء توثيق وتصديق تلك الفواتير وشهادات المنشأ نظرا لرفض الموردين في الوقت الحالي التوثيق والتصديق وعدم مطالبة الجمارك بالتوثيق او التصديق، وبرجاء عدم المطالبة بتحصيل المخالفات التي كانت مقرره بقانون الجمارك القديم والذي تم وقف العمل بها بصدور قانون الجمارك الجديد وقرار وزير التجارة ٥- تم الموافقة لجمارك دمياط بإنشاء مجمع للسيارات بميناء دمياط منذ أكثر من عام ونصف وبرغم توافر الامكانيات اللازمة لاستقبال كافة انواع السيارات بأي كمية بميناء الا انه حتى الان لم يتم تفعيل هذه الموافقة ولم يتم افتتاح مجمع السيارات بدمياط حتى تاريخه ٦- عدم التزام الجمارك بتطبيق التذييلات قرين كل بند طبقاً لتعليمات السيد رئيس مصلحة الجمارك. على سبيل المثال استمرار مطالبة الجمارك لاستيفاء موافقة استيرادية مسبقة من الهيئة العامة للخدمات البيطرية لأصناف اغذية تامة الصنع مثل (على سبيل المثال وليس الحصر: التونة، الاجبان .... الخ) على الرغم من إن تذييلات البنود الخاصة بهذه الاصناف لا تحتوي على شرط وجود هذه الموافقة الاستيرادية المسبقة سواء للاستيراد او الافراج وان الهيئة القومية لسلامة الغذاء هي الجهة الوحيدة المنوط بها الافراج عن هذه الاصناف طبقا لتذييلات البنود. ٧- انتهاء قرار وزير المالية الخاص بتثمين أصناف الاقمشة والنسج خارج ميناء دمياط وذلك عام ٢٠١٣م وبالرغم من ذلك ما زال العمل مستمر لتثمين هذه الاصناف خارج جمارك دمياط حتى تاريخه مما يؤدي الى تعطيل الافراج عن هذه الاصناف على الرغم من ان المعامل الفنية المنوط بها فحص هذه الاصناف موجودة فقط بميناء دمياط. ٨- البوالص الخاصة بأصناف السلع الصناعية والمشحونة قبل تاريخ ٢٠٢٢/٤/٢٦م والمكدسة بالموانئ برجاء السماح بالإفراج عنها بعد سداد مثل القيمة بصفة أمانة وذلك لحين فتح الاعتمادات الخاصة بها. ٩- عدم تفعيل طلبات التخزين على المنظومة مما يؤدي لتراكم غرامات ملاحية بالعملة الاجنبية على البضائع الواردة داخل الحاويات. ١٠- صلاحيات الحسابات الفرعية على منصة نافذة محدودة جدا بحيث لا تتمكن الا من اصدار ارقام (ACID) برجاء التكرم بتوسيع صلاحيات هذه الحسابات لتصبح بنفس صلاحيات الحساب الرئيسي لكل شركة حتى يتمكن جميع افراد طاقم العمل من متابعة وتسجيل الاقرارات في نفس الوقت. ١١- بخصوص ما ورد بمنشور اجراءات رقم (١٣) الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٦م الصادر باستثناءات في ظل الظروف الطارئة التي تمر بها البلاد (فيروس كورونا) والاعتداد بصور المستندات المقدمة مع تقديم الاصول خلال مدة اقصاها (٦) أشهر من تاريخ الافراج.	

ونظرا لتعذر استيفاء المستندات التي تقدم بشأنها تعهد وذلك لطول فترة الحظر بسبب أزمة كورونا على مستوى العالم ورفض الموردين بالخارج التصديق على هذه المستندات. ونظرا لصدور منشور منشأ رقم (٤) لسنة ٢٠٢١بالغاء شرط التصديق على شهادة المنشأ الوارد بالمادة (١٤) من اللائحة الاستيرادية والذي تضمن موافقة السيدة الاستاذة / الوزيرة على الغاء شرط التصديق على شهادة المنشأ. وكذلك صدور منشور تعليمات رئيس مصلحة الجمارك رقم (٥٧) لسنة ٢٠٢١م بعد مطالبة المستورد أو من يمثله قانوناً بتقديم فاتورة معتمدة من الغرفة التجارية والاكتفاء بقبول الفاتورة التجارية التفصيلية دون توثيق أو تصديق. **والحل المقترح:** الموافقة على اعفاء اصحاب الشأن من تقديم هذه المستندات طبقاً لما هو موضح بعاليه	
ثانياً: المعوقات التي تواجه مستثمري دمياط الجديدة الخاصة بتطبيق منظومة النافذة الواحدة ونظام التسجيل المسبق للشحنات ACI بالموانئ والمنافذ الجمركية وتتمثل في النقاط التالي: ١- البطء والاعطال المتكررة للنظام التشغيلي لموقع النافذة الموحدة. ٢- عدم اضافة رسوم الحجر الزراعي في استمارة الرسوم الموحدة كباقي الجهات الاخرى مثل الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات والهيئة القومية لسلامة الغذاء. ٣- امكانية التوقيع على جميع المستندات دفعة واحدة والمطالبة بإضافة زر جديد لعرض وتوقيع المستندات حيث إن بعض الرسائل تتطلب الكثير من المستندات مما يتطلب الكثير من الوقت لتوقيعها. ٤- توفير كافة الصلاحيات الخاصة بالحساب الرئيسي للحسابات الفرعية بحيث يمكن تسجيل ومتابعه الاقرارات الجمركية من أكثر من حساب في نفس الوقت ٥- اعفاء الشركات الأجنبية العاملة بنظام الترانزيت غير المباشر (البري) من القيد ACID بمنظومة النافذة الموحدة ونظام التسجيل المسبق للشحنات. ٦- قرار (٤٣) وآلية الكشف من قرار (٤٣) أثناء الكشف والمعاينة. ٧- لا يمكن اتمام الكشف وسحب العينات للسلع الصناعية الا بعد ادراج البنود الجمركية الخاصة بها على عكس السلع الغذائية التي من الممكن اجراء عملية الكشف وسحب العينات قبل ادراج البنود الجمركية. ٨- نسخه التعريفة الجمركية على موقع النافذة الموحدة غير كاملة حيث انه لا يمكن الاستفسار من خلاله عن التذييلات وجهات العرض كما في تطبيق الجمارك القديم. ٩- لا يوجد تشريع يلزم المورد برفع الفاتورة الالكترونية والمستندات حيث ذلك يمكن أن يعطل البدء بالإجراءات الجمركية مما يترتب عليه الضرر لصاحب الشأن وتكليفه غرامات ملاحية. ١٠- يجب توفير إمكانية لرفع المستندات والفاتورة الالكترونية بمعرفة المستورد أو تقديمها أصول مستندات للمركز اللوجيستي.	

رابعاً: محور تنمية الموارد البشرية

يعاني القطاع الصناعي بمحافظة دمياط بصفة خاصة وعلى مستوى مصر بصفة عامة من العديد من المشكلات المرتبطة بتأهيل العمالة بمستوى الكم والكيف الذي يحتاجه هذا القطاع الحيوي من الموارد البشرية، ومن أهم تلك المشكلات:

١- **ارتفاع تكلفة التشغيل بسبب ارتفاع أسعار المواد الخام وارتفاع الأجور**؛ حيث يعتمد جزء كبير من اقتصاد محافظة دمياط على صناعة الأثاث، وشهدت تلك الصناعة مؤخراً العديد من المعوقات التي أثرت سلباً عليها مما استدعى من الدولة التدخل المباشر فيها سواء بإنشاء مشروع مدينة دمياط للأثاث أو بتقديم تسهيلات للحصول على قروض ميسرة بفائدة ٥٪ ساعدت الكثير من الصناع على الاستمرار والتواجد بقوة في سوق العمل .

٢- **عدم ثبات أسعار الخامات، خاصة بالنسبة لصغار الصناع في مجال الأثاث،** إذ أنها في ارتفاع مستمر بحيث يصعب معها تحديد تكلفة المنتج، حيث تحولت تجارة خامات الأخشاب إلى بورصة مثلها مثل الذهب كل يوم بسعر بسبب عدم استقرار سعر الدولار واعتمادها بشكل أساسي على استيراد خامات الصناعة من الخارج. وهو ما أدى إلى تراجع المبيعات وركود الأسواق وتحول الكثير من أصحاب الورش إلى حرفيين، أو تغيير النشاط، أو إغلاقه وقد أثر ذلك على باقي الأنشطة والصناعات مثل الحلويات والأسماك والألبان.

٣- **تعاني مصر من سوء المطابقة بين جانبي العرض والطلب للعمالة،** وبالتحديد في مجال المهارات الفنية والمهنية؛ فلا تتوافق المهارات الفنية للعمال مع متطلبات سوق العمل، حيث ينظر في الغالب إلى التعليم والتدريب المهني على أنه دون المستوى وذو جودة رديئة، مع عدم وجود إشراك منهجي لأصحاب العمل في إعداد البرامج والمناهج، وتؤثر قلة العمالة الماهرة على الشركات سريعة النمو بشكل خاص. علاوة على ذلك، تقدم ٥٪ فقط من الشركات المصرية تدريبًا رسميًا، وهو ما يقل كثيرًا عن المتوسط في المنطقة والبالغ ١٧%.

٤- **من الأسباب الرئيسية لركود صناعة الأثاث -إضافة لأزمة كورونا- انخفاض عدد حالات الزواج،** ففي العام الماضي كان عدد حالات الزواج هو الأقل منذ ٨ سنوات، بينما كان المفترض أن يزيد الرقم بسبب الزيادة في عدد السكان، أضف إلى ذلك تحكم كبار التجار في سعر الخامات وفرضهم أسعار غير مجزية على صغار الصناع.

٥- **ارتفاع معدل البطالة بين الإناث مقارنة بالذكور على مستوى محافظة دمياط،** وهذا يتطلب قيام المحافظة ببذل المزيد من الجهود لتمكين المرأة وتوفير العمل اللائق لها وتدريبها لزيادة مشاركتها في قوة العمل بما يحقق أهداف التنمية المستدامة وبما يتفق مع رؤية مصر ٢٠٣٠.

٦- **لا توجد استراتيجية متكاملة لتنمية المهارات الفنية للعمالة لتتوافق مع سوق العمل المهني؛** بالرغم من أن قطاع الصناعة يستحوذ على حوالي ٢٨٪ من حجم العمالة المصرية وهو ما يمثل ثلث حجم العمالة تقريباً بالاقتصاد المصري.

٧- **التوطين الصناعي الخاطئ لمعظم المنشآت الصناعية بمحافظة دمياط،** حيث تتركز معظم الصناعات في مدينة دمياط ومدينة دمياط الجديدة، أما باقي مدن ومراكز محافظة دمياط فتكاد تخلو من المناطق الصناعية المهمة ضماناً لتحقيق المساواة وتكافؤ فرص العيش المناسبة بمختلف مدن ومراكز المحافظة.

في ضوء ما سبق، يرتكز محور تنمية الموارد البشرية على الدعائم التالية:

١) **التوسع في إقامة المناطق الحرة بنظام المطور الصناعي الخاص**. وهذا يستلزم إنشاء بعض التحالفات مع الجهات الأجنبية المتخصصة في التنمية الصناعية وتطوير البنية التحتية التي تقوم بدور المطور الصناعي، وإنشاء وترفيق وتطوير وتنمية المناطق الصناعية، والقيام بأعمال الصيانة لتجهيز تلك المناطق لاستقبال المشروعات الاستثمارية.

٢) **توفير التدريب المناسب للعمالة في مختلف القطاعات والقطاع الصناعي على وجه الخصوص**، وذلك من خلال برامج التدريب المهني والتعليم الفني، بخلاف المنح الدراسية والمبادرات التدريبية بقطاعات مثل الصناعات التراثية واليدوية وتكنولوجيا المعلومات، وتشجيع الشباب على امتهان هذه الأنشطة والوظائف، مع ربط هذه الأنشطة بالتعليم الفني والجامعات التكنولوجية، والتي تهدف جميعها إلى تحسين مهارات العمالة المصرية وتطوير قدراتهم وزيادة فرصهم في اقتحام سوق العمل المحلية والعالمية، وتحقيق نجاح أكبر في حياتهم المهنية .

٣) **تعزيز الحوار بين العمالة وأصحاب العمل**؛ وذلك لتحسين ظروف العمل وتوفير بيئة عمل صحية وآمنة، وتحسين بيئة الاستثمار في مصر، مما يؤدي إلى زيادة الفرص الوظيفية للعمالة، وتحسين ظروف العمل وزيادة الإنتاجية .

٤) **خلق فرص عمل جديدة للشباب بما يتواكب مع المتغيرات الاقتصادية المفاجئة والتحولات التكنولوجية الحديثة**، ومواكبة المتغيرات المتوالية في سوق العمل الراهن من خلال وظائف المستقبل، فضلًا عن خفض معدلات البطالة ودعم التدريب والتشغيل وتعزيز ثقافة العمل الحر والاستثمار في التشغيل ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة وزيادة معدلات تشغيل النساء، مع الأخذ في الحسبان ما فرضته جائحة كورونا من تغييرات على سوق العمل.

٥) **تنفيذ حملات توعية تنشيطية لتفعيل قانون الأشخاص ذوي الإعاقة**، ومتابعة مدى التزام المنشآت بتعيين نسبة الـ ٥٪ من ذوي الاحتياجات الخاصة، مع استمرار العمل على تنمية مهاراتهم، ودمجهم في سوق العمل.

٦) **سن سياسات تدعم توظيف المرأة** وريادتها للأعمال.

٧) **إدراج برامج التدريب المهني ضمن استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية** والتأكد من ملائمة التدريب لاحتياجات سوق العمل المحلي وصولاً لتحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٢٣ فيما يتعلق بالتنمية البشرية.

٨) **التوسع في تشغيل العاملين بقطاع الأثاث**، فهذا القطاع قادر على استيعاب العديد من الخريجين، حيث يعمل به حوالي المليون عامل، منهم ٦٠٠ ألف عمالة مباشرة و٤٠٠ ألف عمالة غير مباشرة في أكثر من ١٢٠ ألف منشأة صناعية وتجارية بما يعادل حوالي ١٣ % من إجمالي الأيدي العاملة الصناعية في مصر.

٩) **توطيد أواصر العلاقة بين جامعة دمياط وخدمة وتنمية البيئة بمختلف مدن وقرى المحافظة** من خلال تقديم الاستشارات والتدريب المناسب لمختلف أنواع العمالة بالقطاع الصناعي والخدمي بالمحافظة.

١٠) **التوسع في إنشاء مجموعة من الكليات والمعاهد العلمية التي تخدم الطبيعة الخاصة لمحافظة دمياط،** مثل: كلية تكنولوجية لصناعة الأثاث؛ معهد علوم البحار .....الخ.

١١) **التوسع في إنشاء الحاضنات الصناعية** لتبني الأفكار الجديدة من رواد الأعمال بمحافظة دمياط.

١٢) **البدء في عقد مؤتمر سنوي للتشغيل** يتقابل فيه أصحاب الأعمال والصناعات وخريجي الكليات وعقد الشراكات مع القطاع الصناعي ضماناً لتقيل مستويات البطالة لحدودها الدنيا.

١٣) **مبادرة جامعة دمياط بإنشاء معهد لتدريب وتنمية القيادات للقطاع الصناعي** يستهدف تأهيل الكوادر البشرية بما يتفق واحتياجات القطاع الصناعي من المهارات والخبرات التي تزيد من القدرات التنافسية لمختلف منشآت القطاع الصناعي بمحافظة دمياط.

١٤) **التوسع في دعم المدارس الفنية الصناعية** بدمياط لخدمة المجتمع وبناء آليات للشراكة بين هذه المدارس والمجتمع الدمياطي.

١٥) **إعادة النظر في تمكين المرأة الدمياطية** وتأهيلها بالشكل الذي يمكنها من المشاركة الفعالة في قوة العمل.

ويمكن إيجاز أهم مقترحات حل مشكلات تنمية الموارد البشرية وآليات تنفيذها في الجدول التالي:

التوصيات	آليات التنفيذ	الجهة المسئولة عن التنفيذ	الأفق الزمني
١- تقديم قروض ميسرة لشراء المواد الخام والتغلب على ارتفاع الأسعار	• خفض نسبة الفائدة على القروض • توحيد الجهات المسئولة عن استيراد المواد الخام	• البنوك • وزارة الصناعة والتجارة	• الأجلين القصير والمتوسط
٢-التوسع في إقامة المناطق الحرة بنظام المطور الصناعي الخاص	• تكوين تحالفات وشركات مع بيوت الخبرة العالمية في إقامة مناطق حرة بالمدن الجاذبة بمحافظة دمياط	• الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	• الأجل الطويل
٣-تنمية المهارات الإدارية والفنية للكوادر البشرية بالقطاع الصناعي	• إنشاء مراكز تدريب متخصصة في تنمية المهارات الفنية والإدارية للعاملين بالقطاع الصناعي • إنشاء معهد علمي لتدريب القيادات الإدارية بالقطاع الصناعي • التوسع في إنشاء مراكز التدريب المهني المؤهلة لسوق العمل	• هيئة التنمية الصناعية • وزارة الصناعة والتجارة • جامعة دمياط	• الأجل القصير والمتوسط • الأجل الطويل
٤- تمكين المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة	• التوسع في تعيين المرأة بالمناصب الإدارية • التحقق من تعيين نسبة الـ ٥٪ بمختلف وحدات القطاع الصناعي من ذوي الهمم • سن سياسات تدعم توظيف المرأة وريادتها للأعمال	• الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة	• الأجل القصير والمتوسط
٥- التوطين الصناعي المتوازن للمنشآت الصناعية بمحافظة دمياط	• توزيع المشروعات الصناعية على مختلف مدن ومراكز محافظة دمياط • دراسة احتياجات كل مركز من الصناعات التي تتوافق مع موارده وإمكانياته	• هيئة التنمية الصناعية • محافظة دمياط	• الأجل الطويل

٦- توطيد أواصر العلاقة بين جامعة دمياط وخدمة وتنمية البيئة بمختلف مدن وقرى المحافظة	• تقديم الاستشارات والتدريب المناسب لمختلف أنواع العمالة بالقطاع الصناعي والخدمي بالمحافظة • التوسع في إنشاء الحاضنات الصناعية	• جامعة دمياط • وزارة الصناعة	• الأجل الطويل
٧- عقد مؤتمر سنوي للتشغيل يتقابل فيه أصحاب الأعمال والصناعات وخريجي الكليات	• عقد الشركات مع القطاع الصناعي لتشغيل خريجي جامعة دمياط من مختلف التخصصات	• جامعة دمياط • وزارة الصناعة	• الأجل المتوسط
٨- توفير بيئة عمل صحية وآمنة	• توفير فرص عمل بأجور تتناسب مع تكلفة المعيشة • الاهتمام بتحسين ظروف العمل وجعلها آدمية • توفير الأمن الصناعي المناسب للعاملين أثناء قيامهم بوظائفهم	• القطاع الصناعي	• الأجل القصير

خامساً: المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد المصري وسبل مواجهتها

يعاني الاقتصاد المصري مثل العديد من الدول النامية من العديد من المشكلات الاقتصادية يمكن إبراز أهمها كما يلي:

١- **ارتفاع معدلات التضخم في الدولة:** أدى ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاد المصري إلى تشويه القرارات التي تُتخذ بشأن الادخار والاستثمار والإنتاج وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي، فقد بلغ متوسط معدل التضخم في الاقتصاد المصري في الأعوام (٢٠٢٠)، (٢٠٢١)، (٢٠٢٢)، (٢٠٢٣) حوالي (٥,٤٢%)، (٥,٨٩%)، (٢١,٢٦%)، (٢٥,٨٣%) في السنوات المذكورة على الترتيب وذلك وفقًا لإحصائيات البنك المركزي المصري، وبالطبع يترتب على تلك الزيادة المتراكمة في الأسعار العديد من الآثار السلبية التي تتمثل أهمها في إعادة توزيع الدخل القومي في صالح أصحاب الدخول المتغيرة على حساب أصحاب الدخول الثابتة، وتدهور القوة الشرائية للنقود وفقدان وظيفتها كمخزن للقيمة، بالإضافة إلى التأثير السلبي على هيكل الإنتاج بسبب توجيه رؤوس الأموال إلى الأنشطة الاقتصادية الاستهلاكية ذات الربح السريع على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية المطلوبة لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود، كما يؤدي التضخم إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات بسبب زيادة الطلب على الواردات وانخفاض الطلب على الصادرات وانخفاض القدرة على التصدير مما يدفع الدولة إلى الاقتراض الخارجي والوقوع في مصيدة الديون الخارجية.

٢- **زيادة رصيد الدولة من الدين الخارجي:** فقد مثلت نسبة رصيد الدولة من الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي في السنوات (٢٠١٨)، (٢٠١٩)، (٢٠٢٠)، (٢٠٢١) حوالي (٤٠,٨١%)، (٣٩,٢%)، (٣٦,٦٧%)، (٣٦,٥٧%) على الترتيب، أي ما يتعدى ربع الناتج القومي الإجمالي بفارق (١١,٥٧%) نقطة مئوية، ويرجع ذلك إلى اتساع الفجوات التي يعاني منها الاقتصاد المصري مثل فجوة المدخرات المحلية التي مثلت عام (٢٠٢١) حوالي (١٠%) من الناتج القومي الإجمالي، وفجوة التجارة الخارجية التي مثلت في العام ذاته (٨,٧٣%) من الناتج القومي الإجمالي، وكذلك الفجوة المالية وفجوة الطاقة الاستيعابية، فقد مثلت تلك الفجوات قيودًا على النمو الاقتصادي في الدولة.

ومن أهم النتائج المترتبة على تزايد الاعتماد على القروض الخارجية: التقاعس في تعبئة المدخرات القومية، فإذا كان القطاع الخاص هو المساهم الأكبر في الخطة الاستثمارية الممولة من تلك المدخرات، فإن تزايد الاقتراض الخارجي يعمل على مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في تنفيذ الخطة الاستثمارية المرغوبة، ومن ثم إهدار جزء من الناتج القومي الذي كان من الممكن تحقيقه، وارتفاع مستوي الاعتماد المصري على الخارج، وهو ما يجعل الاقتصاد القومي منكشفاً ومعرضاً للصدمات الخارجية، لذلك فإن التقلبات في الموارد الأجنبية المتدفقة من الخارج إلى الاقتصاد المصري ومن أهمها القروض الخارجية، تؤدي إلى تقلبات شديدة في مستوي الدخل القومي، ومن ثم التأثير سلبياً على الادخار القومي، كما تسهم مدفوعات خدمة الدين الخارجي في تزايد العجز في ميزان المدفوعات المصري في الوقت الذي تحتاج فيه الدولة إلى رؤوس الأموال لتمويل برامجها التنموية ودعم مدخراتها القومية، فقد أصبحت مصر مصدرًا لرؤوس الأموال. فالمبالغ التي تدفعها الحكومة المصرية لخدمة الدين الخارجي من أقساط أصل القرض والفوائد المستحقة عليه تلتهم نسبة هامة من الناتج القومي الإجمالي المصري.

وكذلك أدي ارتفاع عبء خدمة الديون الخارجية في مصر إلى حدوث اختناقات في النقد الأجنبي المطلوب لاستيراد المواد الغذائية الضرورية لإشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين، بالإضافة إلى أن ارتفاع الدين الخارجي المصري خلق مناخ من عدم التأكد، ومن ثم تركز معظم الاستثمارات في المجالات سريعة الربحية، والإحجام عن المجالات الضرورية للاقتصاد القومي مثل التعليم والصحة والتي تحتاج لفترة زمنية أطول للحصول على عائد مادي من تلك المجالات، ونقص حصيلة الدولة من النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات والمعدات المطلوبة لتنفيذ برامج الاستثمار، حيث يرتفع نسبة المكون الأجنبي في البرامج الاستثمارية المخطط تنفيذها بسبب تخلف القاعدة الصناعية في الدولة، أي نتج عن ذلك ضعف القدرة الاستيرادية للاقتصاد المصري.

ولابد من الإشارة إلى أن ارتفاع عبء الدين الخارجي يؤدي إلى انخفاض حجم الاحتياطي الدولي للاقتصاد المصري، وعدم القدرة على وصوله إلى المستوي المطلوب لمواجهة الصدمات الخارجية نظراً لاستحواذ عبء الدين الخارجي على الجزء الأكبر من تلك الاحتياطيات، ومن ثم تدهور سعر صرف الجنيه المصري ومن ثم ارتفعت أسعار السلع والخدمات، ومن ثم ترتفع تكلفة الاستثمارات في الدولة سواء من السلع الوسيطة المحلية أو المستوردة من الخارج، أي التأثير سلبيا على معدل الاستثمار القومي للدولة. الأمر الذي يفضي في النهاية إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي.

٣- **معاناة الدولة من نقص المعروض من العملة الأجنبية خاصةً الدولار الأمريكي:** يواجه الاقتصاد المصري أزمة في نقص النقد الأجنبي منذ مارس من العام الماضي، في أعقاب تأثرها سلبا بتداعيات موجة التضخم العالمي والحرب الروسية الأوكرانية، واللتان تسببا في خروج مليارات الدولارات من الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، وارتفاع فاتورة الواردات من السلع الأساسية المستورد معظمها من الخارج، في الوقت الذي تحتاج فيه الدولة تلك الدولارات لاستيراد السلع الوسيطة اللازمة للقيام بالتنمية، وكذلك السلع الغذائية اللازمة لتغطية الطلب المحلي بالإضافة إلى دور تلك العملات الأجنبية في سداد عبء الديون الخارجية.

٤- **التغيرات المناخية التي تأثرت بها البيئة المصرية والناتجة عن تزايد انبعاثات الغازات الدفيئة:** فقد بلغ متوسط انبعاثات غاز CO_2 في مصر حوالي (٦٤,٨%)، (٥٠%)، (٤٨,٣%) بسبب استهلاك طاقة الوقود الأحفوري خلال الفترات (٢٠٠٠-١٩٩٠)، (٢٠٠١- ٢٠١١)، (٢٠١٢ - ٢٠٢٠)، مما يؤثر سلبيًا على الاقتصاد القومي ككل في شكل تغيرات في كميات المياه العذبة المتوافرة، وتلف العديد من المحاصيل، وبالتالي التأثير سلبيًا على قطاع الزراعة، وانخفاض معدل النمو في GDP.

٥- **الفجوة الغذائية التي يعاني منها الاقتصاد المصري:** فعلى الرغم من امتلاك الاقتصادي المصري المقومات الطبيعية والبشرية والثروات الطبيعية، إلا أن الاقتصاد المصري لازال مستوردًا صافيًا للغذاء، ومما حفز على اتساع تلك الفجوة الحرب الروسية الأوكرانية وما ترتب عليها من عجز الدولة عن توفير احتياجات مواطنيها من العديد من السلع الغذائية الأساسية كالقمح.

بعض الحلول المقترحة للمشكلات الاقتصادية

المشكلة	بعض الحلول المقترحة	السياسات والإجراءات التي يمكن اتباعها
التضخم	اتباع سياسة مالية ونقدية انكماشية	-خفض الإنفاق العام -عدا بندي الأجور والمرتبات وأقساط وفوائد الديون- من خلال تأجيل تنفيذ أية مشروعات جديدة يرتفع فيها المكون الدولاري. -تأجيل تنفيذ مشروعات البنية الأساسية حتى لو بالجنيه المصري أو على الأقل خفضها لأن إقامة مشروعات جديدة يعني اضطرار البنك المركزي إلى اللجوء للإصدار النقدي الجديد وزيادة حدة الضغوط التضخمية. - رفع سعر إعادة الخصم مما يدفع البنوك التجارية إلى رفع سعر الفائدة وبالتالي التأثير في حجم النقود المتداولة وكذلك الائتمان المصرفي، وبالتالي انخفاض الطلب على السلع والخدمات حتى يتوازن مع المعروض منها وينخفض حدة التضخم. -دخول البنك المركزي كبائع لبعض الأوراق المالية في سوق الأوراق المالية مما يفضي إلى امتصاص جزء من السيولة النقدية في الدولة.

		-رفع نسبة الاحتياطي القانوني حتى يمكن تخفيض حجم الائتمان الذي تستطيع البنوك التجارية منحه للأفراد والمؤسسات المختلفة وبالتالي انخفاض السيولة.
ارتفاع رصيد الدولة من الدين الخارجي	-توجيه القروض إلى المجالات التي يمكن تحقيق الاستفادة القصوى منها -التأكد من أن القروض الجديدة المتعاقد عليها من أجل خلق طاقة إنتاجية جديدة - اتخاذ الوسائل والتدابير اللازمة لمنع هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.	- من خلال توجيهها إلى القطاعات التي تنتج من أجل التصدير والقطاعات التي تنتج للإحلال محل الواردات. - توجيهها لمجالات الصحة والتعليم والبحث العلمي. - التأكد من الحصول على إيرادات من المشروعات الممولة بتلك القروض يمكن من خلالها تغطية أقساط القرض والفوائد المستحقة عليه. -دراسة الجدوى للمشروعات الاقتصادية التي ستوجه إليها القروض بدقة. - الوصول لسعر فائدة حقيقي من خلال خفض معدل التضخم.
نقص المعروض من العملة الأجنبية	تعظيم إيرادات الدولة من العملات الأجنبية من خلال الأربعة الكبار وهم السياحة وتحويلات العاملين في الخارج وقناة السويس والبترول	-من مصادر السياحية والصادرات الزراعية وقناة السويس وتحويلات العاملين في الخارج ولابد من التركيز على تقديم الدعم للمزارعين وتوفير مستلزمات الإنتاج اللازمة للتمكن من التصدير. - والتركيز على استغلال ثروة الدولة من الغاز الطبيعي وتصديره لأوروبا -والتحول من الاعتماد على استثمارات قصيرة الأجل إلى تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
التغيرات المناخية	الاتجاه نحو مصادر الطاقة النظيفة أو الطاقة الخضراء، وتقليل الانبعاثات المترتبة على عمليات إنتاج واستهلاك بعض السلع	-تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة وتبني تكنولوجيا نظيفة غير معتمدة على طاقة الوقود الأحفوري والاعتماد على طاقتي الشمس والرياح (مصادر الطاقة المتجددة) - من خلال فرض ضريبة على التلوث وتفعيل الاشتراطات البيئية المطلوبة.
الفجوة الغذائية	تنمية القطاع الريفي بشكل عام والقطاع الزراعي بشكل خاص من أجل توفير الغذاء، وتخفيض معدل النمو السكاني	- تطوير نظام البطاقات التموينية من خلال استبعاد الأسر غير المستحقة وإزالة أو تقليل الدعم على الشاي والسكر، والأخذ بالأذواق في الاعتبار (قد يفضل أهل الريف إضافة الدقيق المدعم إلى البطاقة بدلاً من الخبز). - زيادة الإنفاق على التعليم والصحة لرفع كفاءة وإنتاجية العامل، ومن ثم زيادة إنتاج الغذاء، أي الاهتمام بالاستثمار في العنصر البشري. - ضرورة استخدام وسائل تخطيط الأسرة وإعداد برامج للتوعية بواسطة الإعلام.

المراجع

- تقرير مركز خدمات المستثمرين ICS .(٢٠٢١). مركز خدمات المستثمرين. وزارة الاستثمار والمناطق الحرة.
- دبور، ف. (٢٠٠٠). الابتكار ودور حاضنات الأعمال. المؤتمر الدولي للابتكار وحاضنات الأعمال.
- دبور، ف. (٢٠٠٥). دور حاضنات الأعمال في تنمية المشروعات الناشئة. مجلة العلوم الاقتصادية، ٧(٢).
- دليل المستثمر ٢٠٢١: محافظة دمياط." الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.
- راشد، حسن. (٢٠٠٧). دور حاضنات الأعمال في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. المؤتمر الدولي لريادة الأعمال والابتكار.
- الفقي. محمد سعد أبو الفتوح.(٢٠١٩). الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في نمو القطاع الصناعي المصري: دراسة قياسية. مجلة الشروق للعلوم التجارية، ١١. .....
- "Industrial Technology Assistance Programs: Structure, Design and International Comparisons" - OECD Science, Technology and Industry Policy Papers, 2016.: https://www.oecd-ilibrary.org/science-and-technology/industrial-technology-assistance-programs_5jlr2wbhjf9w-en
- "Technology Centers in the United States" - U.S. Department of Commerce, 2016.: https://www.nist.gov/system/files/documents/2021/02/18/nist-sp250-68.pdf
- "The Role of Technology Centers in Supporting Innovation" - National Academies Press, 2014.: https://www.nap.edu/read/18900/chapter/1
- Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS), Egypt. [Website] http://www.capmas.gov.eg/
- Chesbrough, H., & Rosenbloom, R. S. (2002). The role of the business model in capturing value from innovation: evidence from Xerox Corporation's technology spin-off companies. Industrial and corporate change, 11(3), 529-555.
- El-Haggar, Salah M., "Sustainable Industrial Design and Waste Management: Cradle-to-Cradle for Sustainable Development," Elsevier, 2017.
- El-Kerdany, Tarek Abdel Bary, and Hisham E. Metwally. "Impact of Marketing Innovation on the Performance of Egyptian Manufacturing Firms." Marketing and Branding Research 4, no. 1 (2017): 74-83.
- Entrepreneurship Development Cell Handbook. (2018). Ministry of Skill Development and Entrepreneurship, Government of India.
- Gupta, S., & Wilemon, D. (1990). Accelerators and the emergence of the high-technology startup firm. Journal of Business Venturing, 5(1), 45-61.

- Hamza, Aliaa M., and Wael Kortam. "Obstacles and Challenges Facing the Egyptian Exporter." International Journal of Trade, Economics, and Finance 8, no. 1 (2017): 1-5.
- Hassan, Amr E., and Mohamed Sami. "The Impact of Marketing Capability on Firm Performance: Evidence from Egyptian Manufacturing Firms." Journal of Marketing and Consumer Research 23 (2015): 50-62.
- Mian, S. A., & Fayolle, A. (Eds.). (2016). Handbook of Research on Entrepreneurial Success and its Impact on Regional Development. Edward Elgar Publishing.
- Nour, Samia Satti Osman Mohamed, "Small and Medium Enterprises in Egypt: Challenges and Opportunities," In: Entrepreneurship and SME Management Across Africa, edited by Leona Achtenhagen and Ethel Brundin, Springer, 2016.
- Radwan, Ahmed M., and Randa Elnagar. "Challenges of Manufacturing Industries in Egypt: An Analytical Review." International Journal of Economics, Commerce, and Management 4, no. 2 (2016): 96-105.
- Said, Mona, "Industrial Policy in Egypt: From Import Substitution to Export Promotion," The American University in Cairo Press, 2007.
- The Federation of Egyptian Industries (FEI). [Website] http://fei.org.eg/
- World Bank, "Egypt's Path to Growth: The Role of Industrial Policy," World Bank Report, 2017.